مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٦٩٩**

الجمعة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد فام	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيدة بادي
	إندونيسيا	السيد سوميرات
	بلجيكا	السيدة شاتزين
	تونس	السيد النوالي
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة غارسيا تابيا
	جنوب أفريقيا	السيدة تشابالالا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة بورتر
	الصين	السيد وانغ نيان
	فرنسا	السيد ميشون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روبرتس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيمونوف

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

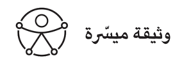
التمسك بميثاق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2020/1)

2000798 (A)







استؤنفت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠ من يوم ١٠ كانون الثاني/يناير

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئاسة فييت نام للمجلس على تنظيم هذه المناقشة التي يمكن خلالها لجميع الدول الأعضاء عرض وجهات نظرها فيما يتعلق بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين.

وتؤيد سلوفينيا تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر S/PV.8699)، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

إن النظام القانوني بأكمله الذي ينظم العلاقات الدولية وهيكلها الأمني يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهي واسعة بما فيه الكفاية لتغطية التحديات الجديدة وهي ذات صلة بقدر ما كانت عند إنشاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم من المناقشات بشأن المادة ١٠٣، نعتقد أن ميثاق الأمم المتحدة هو المعاهدة الدولية التي تسود في حالة تضارب الالتزامات بموجب معاهدات أخرى. ويجب دائما احترامه وتنفيذه – وعدم تقويضه مطلقا. والحقوق والالتزامات الناشئة عن الميثاق متساوية لجميع الأعضاء ونحن جميعا نستفيد منها. وجميع الدول ملزمة بضمان احترام الميثاق، ويجب أن تكون المادتان ١ و ٢ أساسا لسلوكنا على الساحة الدولية.

لقد عُهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد نجح المجلس حتى الآن في بعض الحالات ولكنه فشل في حالات أخرى كثيرة. ويضطلع أعضاء مجلس الأمن بتلك المسؤولية بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة، ولذلك ينبغي عليهم تجاوز مصالحهم الوطنية. ونعتقد أن هناك مجالا واسعا لمجلس الأمن للاستفادة على نحو أفضل من إمكانات الميثاق بما يتجاوز الفصل السابع. ونرى أنه ينبغي للمجلس أن يكون أكثر نشاطا في منع نشوب النزاعات بدلا من مجرد الاستجابة لها. ونشجعه على استخدام الفصل السادس على نحو أكثر تواترا واستكشاف سبل لتحليل الأزمات والمخاطر في أبكر وقت ممكن من أجل التصدي لها مباشرة واتخاذ إجراءات جماعية إذا لزم الأمر.

وينبغي للمجلس أن يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات مع مراعاة أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مؤشر ينذر بخطر احتمال نشوب نزاع أكبر. وينبغي لمجلس الأمن، عند العمل استجابة لأزمة ما بإنشاء بعثة، أن يشدد على سيادة القانون والعدالة وأن يتعاون تعاونا وثيقا مع لجنة بناء السلام. فالسلام والعدالة يعززان بعضهما البعض. ونود أيضا أن نشجع الأمين العام على الاستفادة من المادة ٩٩ من الميثاق.

ومن أبرز أوجه الترابط بين الميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن وسيادة القانون إنفاذ تلك القواعد والقرارات، لا سيما من خلال محكمة العدل الدولية. ونرحب بمناقشات مجلس الأمن وتعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فهي ضرورية وتتيح بشكل فريد معالجة حالات الخطر والنزاع، فضلا عن حالات ما بعد النزاع في مناطق معينة.

وأود أن أذكر بأن الميثاق والمنظمة لم يفرضا علينا، بل أوجدتهما أجيال عانت من أسوأ التجارب الإنسانية. إن التمسك بالميثاق هو الخطوة الأولى نحو كفالة أن تعمل المنظمة ودولها الأعضاء من أجل المقاصد والمبادئ المكرسة فيه ووفقا لها.

وأود أن أختتم بياني بالقول إنه مع التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، أصبحت الحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة إطارا للحوار أكثر وضوحا من أي وقت مضى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): نهنئ فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن، ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونرى أن هذه الجلسة تأتي استكمالا للجلسة التي عقدتها دولة الكويت خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير ٢٠١٨ (انظر S/PV.8185) بشأن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش والسيدة ماري روبنسون رئيسة مجلس الحكماء على إحاطتيهما القيمتين.

أود أن أشير في البداية إلى التصعيد الخطير في منطقة الخليج، فالجميع يشعر بقلق بالغ من تداعياته على أمن واستقرار المنطقة. ونشاطر الأمين العام دعواته المتكررة إلى خفض التصعيد بالمنطقة وندعو إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والحكمة وصولا إلى معالجة سياسية تجنب المنطقة المزيد من التصعيد والمخاطر.

بعد مرور خمسة وسبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، يبقى ميثاقها بمثابة دستور يوجه العمل الدولي المتعدد الأطراف. ويعد صكا للقانون الدولي يرسم إطارا واضحا لتنظيم العلاقات بين الدول. كما يضع أمامنا تدابير للتعامل مع التهديدات للسلم والأمن الدوليين بشكل جماعي وفعال. ومن أبرز المقاصد والمبادئ الواردة فيه العمل على إقامة العلاقات الودية بين الدول والعمل بشكل جماعي وموحد للتصدي للعدوان واحترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

يمثل الميثاق ومقاصده ومبادئه خط الدفاع الأول للدول الصغيرة. ونحن في دولة الكويت ندرك ذلك جيدا. فتحرير الكويت عام ١٩٩١ يعد مثالا يبين بجلاء ما يمكن أن يتم تحقيقه عندما تتضافر جهود المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة. ومن خلال قرارات صادرة عن مجلس الأمن تهدف لنصرة سيادة القانون والحق والعدالة. فإن عملية تحرير الكويت تعد نموذجا تاريخيا ناجحا لقدرة مجلس الأمن على إنهاء اعتداء وخرق للمقاصد والمبادئ النبيلة في الميثاق.

كان ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لنا أثناء عضويتنا البوصلة التي تعاملنا بها لمعالجة القضايا المدرجة على جدول أعماله. وإننا على ثقة أنه بإمكان مجلس الأمن أن يكون أكثر فعالية في معالجة التحديات التي تعصف بعالمنا اليوم، وذلك من خلال استغلال الأدوات المتاحة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

فعلى سبيل المثال، نجد في الفصل السادس من الميثاق أداة هامة في تسوية النزاعات يتعين تفعيلها بشكل أكبر من قبل المجلس، وذلك عبر الطرق السلمية من خلال المفاوضات والوساطة والتحكيم. ونؤكد في هذا السياق على أهمية إيلاء التدابير الوقائية اهتماما أكبر من قبل المجلس، وهي التدابير التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات من خلال التعاطي مع الأزمات في مراحلها الأولية.

ونؤمن إيمانا تاما بالدور البناء الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المساهمة في الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، كما ورد في الفصل الثامن من الميثاق. ونحث على مزيد من هذا التعاون بين مجلس الأمن وتلك المنظمات الإقليمية. وبدورنا قمنا خلال عضويتنا في مجلس الأمن بتقديم بيان رئاسي حول التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (S/PRST/2019/5). ونأمل أن يتابع المجلس تنفيذ ما ورد في ذلك البيان في المستقبل للمساهمة في تعزيز الحوار بين جامعة الدول العربية ومجلس الأمن، خاصة وأن الكثير من القضايا المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن هي قضايا عربية. وفي هذا السياق، نرحب بعزم فييت نام عقد

جلسة هذا الشهر حول التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان).

وفي الختام، فإن نجاح تفعيل الأدوات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين هو رهينة وحدة وتوافق مجلس الأمن . فلقد شهدنا عبر السنوات والعقود عجز المجلس عن حل بعض الأزمات نتيجة للفجوة الكبيرة في مواقف أعضاء المجلس، ومواصلة استخدام حق النقض (الفيتو). ولذلك نشدد على أهمية وحدة مجلس الأمن لكي يصبح المجلس قادرا على الاضطلاع بمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق واتخاذ القرارات بشكل فعال وحاسم لمواجهة المخاطر والتحديات والتهديدات التي تواجه عالمنا في هذا العقد الجديد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أرحب بالأعضاء المنتخبين الجدد في مجلس الأمن – إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر – وأتمنى لهم كل النجاح في عملهم. وأود أيضا أن أثني على بولندا وبيرو وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت، التي عملت كازاخستان معها في مجلس الأمن، على إسهاماتها المهمة في أعمال المجلس خلال فترة عضويتها.

وأتقدم بالتهنئة إلى وفد فييت نام على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وبطبيعة الحال، على البداية الناجحة في الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع المهم.

ونرى أن مناقشة اليوم قيمة للغاية وتجري في الوقت المناسب جدا،آخذين بعين الاعتبار الاحتفال المقبل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وانتهاء الحرب العالمية الثانية. لقد كان الهدف من ميثاق الأمم المتحدة وضع قواعد عمل تكون بمثابة مسعى مشترك لجميع الدول من أجل صون السلم والأمن الهشين في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ومن المهم أن نتذكر أن الميثاق قد كُتب بدماء الملايين من ضحايا الحروب العالمية والنزاعات المسلحة. وأي انتهاك لمواده، ولا سيما فيما يتعلق بضمان سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، يمكن أن يؤدي مرة أخرى إلى تكرار الأخطاء المأساوية التي ارتكبت في الماضي.

وللأسف، فإن الأوضاع العالمية الراهنة تبين أن ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك مبادئ القانون الدولي تتعرض لاختبار شديد، الأمر الذي يضع العالم على حافة مواجهة عسكرية واسعة النطاق. وفي هذا الصدد، من الضروري ضمان التزام جميع الدول الأعضاء التزاما صارما بقواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما.

ومن أجل التمسك بميثاق الأمم المتحدة، اقترح أول رئيس لبلدي، نور سلطان نزارباييف، في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في عام ٢٠١٥، عقد مؤتمر للأمم المتحدة على أعلى المستويات يهدف إلى إعادة تأكيد المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ونعتقد أن تلك المبادرة، وخاصة في عام اليوبيل لهذا للمنظمة، لا تزال ذات أهمية، ويمكن أن تعطي زخما جديدا لاستعادة الحوار والتفاهم المتبادل والثقة في العلاقات الدولية بين الدول. ونهيب بالأمين العام وجميع الدول الأعضاء النظر في الدعوة إلى عقد هذا الحدث الرفيع المستوى خلال دورة الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

فلنكن صريحين: إن ميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد القانون الدولي ومبادئ لم تُفرض علينا ضد إرادتنا. فقد قبلناها جميعا بصورة جماعية ومستقلة وانضممنا إليها على أساس طوعي. وهذا هو السبب في أن من واجب كل دولة عضو الامتثال لأحكامها، حتى وإن كان لا يبدو في بعض الأحيان أنها

تتمشى مع مصالحها. وينبغي أن نتجنب الحالات التي يستخدم فيها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بصورة انتقائية.

إن أنجع أداة يملكها مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين هي استخدام إمكانات الهيئات الإقليمية. ومن الأهمية بمكان تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك آليات الدبلوماسية الوقائية، من أجل دعم ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى مبادرة أخرى لكازاخستان – وهي إنشاء المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي يعمل بنجاح منذ أكثر من ربع قرن.

وفي البيئة الراهنة، التي تتسم بنقص في الثقة، أصبحت آلية بناء الثقة التي يوفرها المؤتمر في مجال العلاقات الدولية أقوى أداة لمنع نشوب النزاعات بالوسائل السلمية. وبالتركيز على الإجراءات بدلا من الكلمات، نعمل على تحويل المؤتمر إلى منظمة إقليمية كاملة للأمن والتنمية من أجل وقف النزاعات وإيجاد سبل لمنعها بصورة جماعية تماما. وستبذل كازاخستان، بوصفها الرئيس المقبل للمؤتمر، في عام ٢٠٢٠، كل جهد ممكن لتحقيق تلك الغاية.

وفي الختام، فإن تآكل القانون الدولي والمؤسسات العالمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، يشكل خطرا كبيرا علينا جميعا. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، ينبغي أن يكون في طليعة المتمسكين بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ويجب علينا جميعا أن نظهر الإرادة الجماعية للالتزام بها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): السيد الرئيس، في البداية أتوجه إليكم بالتهنئة، والوفد الفييت نامي الصديق على عضويتكم في المجلس وترأسكم لأعماله في الشهر الحالي، متمنيا لكم التوفيق والنجاح. وأشكركم على عقد جلسة المناقشة المفتوحة المعنونة ”صون السلم والأمن الدوليين: التمسك بميثاق الأمم المتحدة“ التي تتزامن مع إحياء الذكرى الـ ٧٥ لتأسيس الميثاق. كما لا يفوتني الترحيب بالأعضاء الجدد غير الدائمين في مجلس الأمن، متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد. وأشكر الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيسة مجلس الحكماء السيدة ماري روبنسون على إحاطتيهما.

إن الجمهورية اليمنية من أوائل الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة، وقد آلت على نفسها، جنبا إلى جنب مع شعوب الأمم المتحدة، الالتزام بنصوص الميثاق وصون السلم والأمن الدوليين كركيزة أساسية لرخاء وتقدم وازدهار الإنسانية.

تقوم الأمم المتحدة عبر بعثاتها السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام وأجهزتها المختلفة بدعم الحلول التوفيقية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، من خلال توظيف سبل الدبلوماسية الوقائية، والوساطة والدبلوماسية متعددة الأطراف، كوسيلة للتعامل مع تهديدات السلم والأمن الدوليين. ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر السيد الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى اليمن السيد مارتن غريفيث على الجهود التي تبذل في سبيل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في اليمن، الذي يعاني منذ ما يربو على ما يربو عن خمسة أعوام من حرب جائرة شنتها الميليشيات الحوثية المسلحة المدعومة من قبل النظام الإيراني. وعلى الرغم من استمرار تعنت تلك الميليشيات وتنصلها من التزاماتها بتنفيذ الاتفاقيات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي كان آخرها اتفاق ستوكهولم، فإن الحكومة اليمنية لطالما عبرت عن رغبتها الصادقة والجادة في تحقيق السلام الشامل والعادل المبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومخرجات الحوار الوطني الشامل. وحرصت على تغليب مصلحة اليمن واليمنيين في تحقيق أحلامهم في

يمن اتحادي جديد يعبر عن مصالح الشعب اليمني وتطلعاته، ويمثل رافدا قويا للمنطقة وسندا للأشقاء والأصدقاء. وتعاطت ولا تزال بشكل إيجابي ومرن مع جهود المبعوث الأممي، إيمانا منها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بهدف إنهاء الصراع بالطرق السلمية والحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

لقد ظهرت في عالمنا اليوم جماعات وميليشيات مسلحة خارجه عن كيانات الدولة. بالإضافة إلى نشوء جماعات إرهابية متطرفة، مما أدى إلى تفاقم الأزمات وزيادة المعاناة الإنسانية، وتهديد أمن واستقرار الشعوب والأمن والسلم الإقليميين والدوليين. وتدعو الحكومة اليمنية مجددا مجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه مسؤولية رئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، لممارسة المزيد من الضغوط على الميليشيات الحوثية والعمل على تنفيذ قراراته ذات الصلة بالحالة في اليمن،

للوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع، تلبي تطلعات كافة أبناء الشعب اليمني في تحقيق السلام المستدام المبني على المرجعيات المتفق عليها والنهوض بعوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي وتمكين اليمن ذي التاريخ العريق والحضارة الإنسانية من المضي قدما في رسم معالم مستقبل مشرق لأبنائه والإسهام بفعالية في بناء عالم يسوده السلام والرخاء والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به وفد أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونهنئ فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي وأعضاء المجلس الخمسة الجدد غير الدائمين للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١. ونتمنى لهم كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتهم. ونقدر أيضا العمل الذي قامت به وفود بولندا وبيرو وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت أثناء شغل هذه الدول لمقاعد غير دائمة في المجلس في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

إننا نرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري، وهي مناقشة ضرورية تأتي في الوقت المناسب. لقد وُلدت الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة من رحم الحاجة الماسة إلى إنقاذ العالم من حرب عالمية أخرى لتحقيق الهدف الدائم المتمثل في كفالة السلام الدائم والأمن والكرامة والتنمية لجميع شعوب العالم. وبما أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الميثاق، نؤكد مجددا التزام كوبا الثابت بالدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تشكل حجر الزاوية لتعددية الأطراف وأحد المصادر الرئيسية للقانون الدولي ودليلا لسلوك الدول في علاقاتها الدولية.

غير أننا ما زلنا نشهد بصورة يومية استمرار الانتهاكات لميثاق الأمم المتحدة وارتكاب مخالفات للقانون الدولي، بما في ذلك استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد دول ذات سيادة وارتكاب أعمال عدوانية ضد سيادة دول أخرى والتدخل في الشؤون الداخلية للدول. ونرفض شن حروب غير تقليدية لأغراض الهيمنة والسيطرة ومحاولات إعادة فرض نظام أحادي القطب وعمليات الاغتيال التي تستهدف الزعماء الأجانب ونهب وسرقة الموارد الطبيعية وفرض تدابير قسرية متخذة من جانب واحد وسياسات تطبيق الولاية القضائية خارج الحدود الوطنية والجزاءات أحادية الجانب وجميع أشكال الضغط وغيرها من الأعمال العدوانية التي تقوض تعددية الأطراف وتهدد السلام والاستقرار ولا تحترم أحكام الميثاق.

ويجب على مجلس الأمن الاضطلاع بمهامه وفقا للصلاحيات المخولة له بموجب الميثاق نفسه لضمان السلام والأمن الدوليين، ولكنه يجب أن يفعل ذلك دون الكيل بمكيالين

أو تمييز وأن يقوم بذلك دائما، وفقا لمبادئ العدالة. وبالتالي، فمن واجب الجميع العمل من أجل التوصل إلى حلول سلمية ومن أجل تجنب الحرب بحزم وفعالية وتصميم. وعلى وجه الخصوص، يجب على هذا الجهاز الرئيسي للمنظمة أن يستنفد جميع السبل لصون السلام والحياة وأن يمنع تعزيز وتفعيل فلسفة التجريد من الممتلكات والمخططات التي يُراد منها تغيير أنظمة الحكم والمحاولات الرامية إلى انتهاك حق الشعوب في تقرير المصير. ويجب أن يروج لبناء نظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف، يلبي مطالبة الشعوب في جميع أنحاء العالم بالسلام والتنمية والعدالة ويسهم في التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب أن يدافع عن تعددية الأطراف وأن يرفض أي اقتراح من شأنه أن يشكل تدخلا من جانب المجلس في المسائل التي تندرج ضمن اختصاص الأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظمة، ولا سيما الجمعية العامة.

وثمة حاجة إلى جعل الأمم المتحدة قوية وتشاركية حقا وإلى إضفاء الطابع الديمقراطي على النحو الواجب على مجلس الأمن وأن يعمل بشفافية وإلى تنشيط الجمعية العامة كي تدعم الدول في بناء مستقبلها بصورة سيادية وعلى النحو الذي تحدده كل دولة دون أي تدخل.

وفي كوبا، نحن نناضل من أجل السلام؛ ونتعاون مع العديد من الشعوب الأخرى في البحث عن حياة أفضل؛ ولا يوقفنا شيء في الدفاع عن استقلالنا وسيادتنا. ولم نتعرض للترهيب أو ننحني قط ولن ننحني أمام الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي وغير القانوني الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على جزيرتنا الصغيرة منذ قرابة ستة عقود، والذي تصاعد الآن جراء حرب اقتصادية وحشية والتطبيق الشامل لقانون هيلمز – بيرتون، في حين تتجاهل نداء المجتمع الدولي الذي يرفض تلك السياسة وطالب بإنهائها ٢٨ مرة متتالية في الجمعية العامة.

وكما قال رئيس كوبا، ميغيل دياس – كانيل بيرموديس،

”ستتخذ كوبا جميع التدابير اللازمة لوقف الجهود التدخلية للولايات المتحدة ولضمان استقرار ورفاه السكان والحفاظ على الوحدة الوطنية والدفاع، بأي ثمن، عن سيادة واستقلال البلد.“

وسيواصل بلدنا الإسهام، بموارده المحدودة، بكل طاقاته وإرادته التي لا تلين في رفاهية الشعوب الأخرى، ولا سيما من هم في أمس الحاجة إليها، عن طريق التعاون الدولي الشامل للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وستظل كوبا ملتزمة بالدفاع عن الميثاق من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد بوبوليسيو بارداليس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بيرو، بوصفها بلدا ملتزم بتعددية الأطراف والقانون الدولي ومبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بالمبادرة الحسنة التوقيت لفييت نام لعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة في عام يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تطورت البشرية وأحرزت تقدما كبيرا. وقامت المنظمة بدور أساسي في بناء عالم أفضل. غير أن هذا التقدم كان متفاوتا في كثير من الحالات وثبت أن ثمة حدودا لقدرة النظام الدولي على الاستجابة بفعالية للحقائق الجديدة والمتغيرة. وننظر بقلق إلى انتشار النزاعات وظهور تهديدات جديدة للسلام والأمن الدوليين والتي تنتج، في العديد من الحالات، عن توترات جغرافية سياسية وظواهر عالمية، مثل التفاوت المتزايد وآثار تغير المناخ وسباق التسلح والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي ظل بيئة كهذه، فإن تصعيد العنف أو اللجوء إلى الحرب لا يمثلان بديلا قابلا للتطبيق أو مقبولا لدى المجتمع الدولي.

ومما يزيد من تفاقم هذه الحالة الحساسة الانتهاكات الجارية والمتكررة للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. فلا يمكننا صون السلام والأمن الدوليين دون احترام سيادة القانون وكفالة بناء مجتمعات أكثر شمولا. وعلى سبيل المثال، فإن أحد الأركان الأساسية للنظام الدولي يتمثل في حظر استعمال القوة بأي طريقة تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق من أن بعض البلدان تسوق حججا وتفسيرات لا تتماشى إطلاقا مع القانون الدولي وتقوض هيكل الأمن الجماعي.

وينبغي أن تقودنا القيود المفروضة على المجتمع الدولي في التصدي لهذه الحقائق إلى تعزيز الحوار والجهود الوقائية والتعاون الدولي، وهي أمور ضرورية جدا لتنفيذ الأهداف والمبادئ المكرسة في الميثاق. ونشدد على صحة تلك المقاصد والمبادئ ومقاصد المنظمة ومبادئها لحل المشاكل الخطيرة التي تواجهنا ولصون وتطوير هيكل الأمن الجماعي وبناء نظام دولي قائم على القواعد حتى نتمكن من منع نشوء أي تهديدات كبيرة للسلام والأمن.

على وجه التحديد، نرى أنه من الضروري للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تعزز الحوار وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام الفصل السادس من الميثاق. ونعتقد أن هذا أمر حيوي للتوصل إلى حلول سلمية للصراعات الكبرى، مثل تلك التي ينظر فيها المجلس وتشكل تحديا مستمرا له. مهمتنا هي مضاعفة جهودنا لضمان أن تكون الأمم المتحدة أكثر قوة في الامتثال للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاقها، وأن تصبح حافزاً للتعاون والشراكة على جميع المستويات، وذلك بهدف صنع السلام والإدماج الاجتماعي والازدهار المتاح للجميع.

أود أن أختتم بياني بالتذكير بأن الأمين العام السابق وابن بلدي خافيير بيريز دي كوييار قد أشار إلى أن دور المؤسسة السياسية، مثل الأمم المتحدة، هو رسم خط فاصل بين الجهود المبذولة لبناء مستقبل أفضل وبين الصراع، وتمكين الدول من البقاء على جانب الصواب من هذا الخط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد سانتوس مارافير (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتقديم تعازي شعب وحكومة إسبانيا إلى الأسر والبلدان المتضررة من تحطم طائرة الخطوط الجوية الدولية الأوكرانية، الرحلة رقم ٧٥٢.

لقد كان ميثاق الأمم المتحدة الوثيقة التأسيسية للعلاقات الدولية الجديدة القائمة على الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية. في عام ٢٠٢٠، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمنظمتنا، حان الوقت لكي نتذكر الالتزامات التي تتفق عليها الدول الأعضاء طواعية، دون استثناء، بموجب الميثاق وأمام بقية المجتمع الدولي. إن الاضطلاع بتلك المسؤوليات يتطلب التزاما جماعيا ثابتا بتعددية الأطراف.

ولهذا أنا ممتن لفييت نام على هذه الفرصة لتبادل الأفكار حول المستقبل الذي نريده والأمم المتحدة التي نحتاج إليها. هذا النقاش مهم للغاية في ضوء تصاعد التوترات والوضع الخطير في الشرق الأوسط والخليج في الأيام الأخيرة، والتي نأمل أن تتم معالجتها عبر الوسائل الدبلوماسية لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح.

السلام والأمن بالنسبة لإسبانيا يعنيان إعطاء الأولوية للعمل السياسي وتحسين فعالية واتساق عمليات حفظ السلام، والنهوض بالدبلوماسية الوقائية، وتعزيز نهج شامل تجاه الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وتود إسبانيا في هذا الصدد أن تشيد وتصادق على كلمات الأمين العام غوتيريش في بداية هذه الجلسة، وأن تشكر ماري روبنسون على إحاطتها الإعلامية الحكيمة (انظر S/PV.8699).

ولإحراز مزيد من التقدم يجب أن نستمر في تعزيز ثلاثة مجالات: أساليب عمل مجلس الأمن وولاياته وشراكاته.

أولا، فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، أود أن أشكر الكويت على الزخم الذي أعطته في هذا المجال. وأود أيضا أن أعرب عن دعمنا للسفير إنغا روندا كينغ من سانت فنسنت وجزر غرينادين. إنها خطوة إيجابية في إضفاء مزيد من الطابع المؤسسي على جلسات التقييم الشهرية للرئاسة المنتهية ولايتها، والمعروفة باسم ''تنسيق توليدو''، الذي روجت له إسبانيا خلال فترة ولايتها الأخيرة في المجلس.

إننا نعلق أهمية كبيرة على التوزيع العادل لحجم العمل عند تكليف القائمين بالصياغة بين الأعضاء المنتخبين والأعضاء الدائمين في المجلس. ينبغي أن نسعى إلى أوجه تآزر من خلال إعطاء الأولوية لتعيين المشاركين في الصياغة، والذي سيجمع بين رؤساء لجان الجزاءات والمسؤولين عن الملف المتعلق بالبلد المعني.

ثانيا، ينبغي أن تكون ولايات مجلس الأمن خارطة طريق حقيقية، أي تكون واقعية وجوهرية ومرنة. فهذه الولايات تؤثر بشكل مباشر على الناس، وخاصة على ضحايا الصراعات. يجب أن تشمل هذه الولايات الجوانب الأساسية وأن ترتبها حسب الأولويات، مثل حماية المدنيين، والبعد المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، والاهتمام بالأطفال في الصراعات المسلحة. ويجب أن يركز هذا النهج على تحديد ولاية المجلس، وضمان تمويلها الكافي في اللجنة الخامسة، وإدماج العمل البالغ الأهمية للجنة بناء السلام في مراحل تحقيق الاستقرار، وأخيرا تنفيذ استراتيجية خروج متماسكة وواضحة الصياغة.

ثالثاً وأخيراً، فيما يتعلق بالشراكات، تقدر إسبانيا التقدم المحرز والإمكانات الكبيرة التي تنتظر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في مجالات الأمن التعاوني وإدارة الأزمات. إن التعاون الثلاثي الأكبر والأكثر فعالية يتطلب إطاراً مستمراً للشراكة الاستراتيجية، والذي نأمل أن يمتد ليشمل جميع المنظمات الإقليمية من أجل تناول جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك وتعزيز العلاقات الوثيقة بين هذا المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي.

أختتم بياني بالتذكير بأن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس سوف تُستأنف في كانون الثاني/يناير. إن إسبانيا، وهي عضو في ''الاتحاد من أجل توافق الآراء''، تؤيد اتباع نهج مرن ومتوازن يأخذ في الاعتبار المقترحات المقدمة من المجموعات الأخرى. إننا نؤيد مجلسا أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية. فبذلك نثق بأن النظام الدولي سينجح في التكيف مع تحديات المستقبل وتغيراته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أهنئكم بمناسبة تولي جمهورية فييت نام مقعدها في مجلس الأمن ورئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنيا لها ولشعب فييت نام الصديق مزيداً من التقدم والازدهار.

لقد حرصت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتعزيز العمل الجماعي تحت مظلة الأمم المتحدة انطلاقا من إيماننا الراسخ بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وحرصنا على نشر رسالة السلام والمحبة ومنع الحروب والصراعات المدمرة والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

نجتمع اليوم والعالم أحوج من أي يوم مضى إلى صون الأمن والسلم الدوليين والتمسك بميثاق الأمم المتحدة في ظل ما يشهده العالم بصورة كبيرة ومتزايدة ومتسارعة من وتيرة الصراعات والتوترات بشكل لم يشهده منذ عقود طويلة، وخصوصا في منطقتنا، منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي. إن المملكة العربية السعودية تحث كل الدول على الالتزام بميثاق الأمم

المتحدة، وتحث المجتمع الدولي على ضرورة الاضطلاع بمسؤولياته تجاه هذا الالتزام، خاصة فيما يتعلق بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي المخالف لمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها للأرض الفلسطينية وبقية الأراضي العربية، وكذلك ضرورة العمل على إلزام إيران على احترام سيادة الدول في الشرق الأوسط واحترام القوانين والمعاهدات الدولية والكف عن زعزعة أمن المنطقة والعالم أجمع. وتدين المملكة في هذا الصدد انتهاك إيران لسيادة العراق من خلال استهداف قاعدتين عسكريتين عراقيتين، ونؤكد على سعي المملكة العربية السعودية المستمر لإبعاد العراق الشقيق عن منزلقات الاقتتال والحرب ليحيا أبناؤه في أمن وازدهار. وستقف المملكة العربية السعودية دائما إلى جانب العراق ليتجاوز كل ما يهدد أمنه واستقراره وانتماءه لعروبته.

إن معالجة المشكلات التي يواجهها العالم اليوم تتطلب منا ترجيح الحكمة والسلام على الحرب والدمار، وأن نعمل سويًا عل تجنيب العالم مزيد من الصراعات وأن ننشر رسالة السلام وان نعمل على تعزيز دور الدبلوماسية المتعددة والوساطة لحل الأزمات، وهو ما تبنته المملكة العربية السعودية دائمًا بسياساتها الخارجية. وشهدت على ذلك عدة مبادرات، منها توقيع اتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية للجمهورية اليمنية وبين المجلس الجنوبي الانتقالي، وكذلك توقيع معاهدة السلام بين إريتريا وإثيوبيا، ومختلف المبادرات المتعددة التي قامت بها المملكة العربية السعودية في السنوات الماضية، حيث نجحت من خلال سياساتها في تجنيب المنطقة والعالم صراعات كثيرة وكان لها دور كبير في صون الأمن والسلم الدوليين.

وتأكيدا على جهود المملكة في صون السلم والأمن الدوليين، تأسس في المملكة هذا الأسبوع مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن إيمانا من المملكة بأهمية هذا المجلس في تعزيز فرص التعاون والاستثمار والتنمية بين دول المنطقة والمساعدة على حفظ الأمن ومواجهة التحديات والمخاطر.

إن الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئها يتطلب، من ضمن ما يتطلب، النظر في هذا الميثاق وتحديثه والعمل على أن يكون مواكبا لتطلعات القرن الحادي والعشرين وتحدياته. ولذلك، فإن المملكة العربية السعودية تدعم دعما كاملا الجهود التي تُبذل نحو إصلاح مجلس الأمن وإصلاح الأمم المتحدة بشكل عام. كما تدعو كل الأطراف إلى الالتزام بأنظمة العمل المتعدد الأطراف في العالم والحفاظ على المعاهدات الدولية وصونها.

إن المملكة العربية السعودية لن تألو جهدا في العمل مع الأمم المتحدة، وبالذات مع مجلس الأمن، ومع الدول المؤمنة بالعمل الجماعي في سبيل تحقيق كل ما فيه خير البشرية. وستستمر المملكة العربية السعودية في أداء دورها الدبلوماسي بحس المسؤولية وإعلاء مفاهيم القانون الدولي، تلك المفاهيم التي كانت وما زالت تشكل المحاور الثابتة للعمل الدولي. ونحن اليوم مُطالبون باتخاذ السياسات والقرارات الحازمة لمواجهة هذه التحديات بكل صلابة وتصميم والتحرك الجاد والسريع نحو صون الأمن والاستقرار العالمي وتهدئة الأوضاع وعدم اللجوء إلى التصعيد في أي مكان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سري لانكا.

السيدة سينويراتني (سري لانكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أشارك الوفود الأخرى في تهنئة جمهورية فييت نام الاشتراكية على رئاستها مجلس الأمن وعلى تنظيمها مناقشة اليوم المفتوحة الهامة في بداية العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وإن مشاركة معالي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام والتمثيل المماثل رفيع المستوى للدول الأعضاء الأخرى في مناقشة اليوم لدليل على أهمية الموضوع.

وتؤيد سري لانكا البيان الذي سيدلي به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تُعقد مناقشة اليوم في مرحلة حاسمة، حيث يواجه المشهد العالمي عددا من التحديات والتهديدات، مما يتطلب بذل جهود متضافرة للتقيد بتعددية الأطراف والدبلوماسية وزيادة تعزيز تدابيرنا الجماعية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد وقع أكثر من ٥٠ ممثلا قبل أكثر من سبعة عقود ونصف على ميثاق الأمم المتحدة، الذي أنشأ المنظمة. وتعهدوا باسمنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولا تزال تلك الكلمات محفورة في ذاكرتنا الجماعية لضمان الالتزام بها.

وقد اعتُبر ميثاق الأمم المتحدة وثيقة حية لأن مبادئه الأساسية هي المبادئ التي نعتز بها ونتمسك بها، بما في ذلك حقوق الإنسان وكرامة الإنسان والمساواة بين الجنسين والأمم، كبيرها وصغيرها، ومبادئ عدم التدخل واللاعنف والحل السلمي للمنازعات وبناء توافق الآراء والتعايش السلمي. وتلك المبادئ هي الأساس الذي تقوم عليه المنظمة وتنعكس في ميثاقها، وقد احتفظت بمكانة محورية في القيم والقواعد والمبادئ العالمية لعقود من الزمن. وإذ نبدأ هذه السنة التاريخية بالنسبة للأمم المتحدة، حان الوقت لإعادة تكريس التزامنا الجماعي بالميثاق والتدبر في النجاحات التي حققناها والتحديات التي واجهناها في الماضي في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

واليوم، يواجه العالم تحديات عديدة، تشمل الإرهاب وصعود التطرف، الذي يفسح المجال لتغذية نزعة التطرف، والتدهور البيئي الخطير والاضطرابات الاجتماعية وحالات ما بعد النزاع ومسائل اللاجئين والهجرة الجماعية والأزمات المالية وتزايد عدم المساواة والفقر. ولا يوجد بلد محصن أمام هذه التحديات. وبالتالي، لا بد من التصدي لها بصورة جماعية، على أن توفر الأمم المتحدة الإطار لتحقيق تلك الغاية. وفعالية المنظمة هي مسألة نحددها، نحن الدول الأعضاء، وستشكلها قدرتنا على العمل معا لدعم تعددية الأطراف ومواجهة القضايا العالمية بتصميم وتعاون من أجل التوصل إلى توافق آراء عالمي على تحقيق السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ويجب، في الوقت نفسه، أن نكفل أن تجسد تلك الحلول كذلك آمال وتطلعات جميع الدول وشعوبها على قدم المساواة، وليس آمال وتطلعات قلة مختارة فحسب. ولذلك، يجب أن نوقف فورا التهديد الذي يلوح في الأفق لتعددية الأطراف من خلال التقيد بالنظام الدولي القائم على القواعد، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة.

ويسرني أن أشير إلى أن سري لانكا تحتفل في هذا العام كذلك بالذكرى السنوية الخامسة والستين لقبولها في الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥. ودأبت سري لانكا منذ ذلك الحين على الإسهام في العمل الجماعي للأمم المتحدة، بما في ذلك بالانضمام إلى عضوية هذا الجهاز من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦١. وتشارك سري لانكا مشاركة كبيرة في مجال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها بلدا مساهما بقوات منذ عام ١٩٥٦، مما يدل على التزام البلد بالسلام والأمن العالميين.

في الختام، أود أن أكرر التزام سري لانكا بنظام عالمي قائم على القواعد، يدعمه بقوة احترامها الكامل لميثاق الأمم المتحدة وأولوية تعددية الأطراف والتعاون. وفي هذا المنعطف الهام، فلنكرس أنفسنا جميعا مجددا لعمليات الأمم المتحدة بقوة والتزام متجددين. وإنني على ثقة بأن مداولاتنا اليوم ستلهمنا للبحث عن سبل جماعية وبناءة وتعاونية للعمل بهمة أكبر من أجل تحسين أحوال الجميع وأجيالنا المقبلة، لكيلا ندع أحدا يتخلف عن الركب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد أمورين (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أشكر فييت نام، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت للنظر في دور ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. كما أشكر السيدة روبنسون والأمين العام على إحاطتيهما. ويعمل الأمين العام بنشاط، من خلال مبادراته الإصلاحية، على تحقيق أهداف الميثاق.

أُنشئت الأمم المتحدة قبل ما يقرب من ٧٥ عاما بهدف تحقيق السلام والوحدة العالميين بين الدول، بما يجعلها تحل نزاعاتها بالوسائل السلمية ومن خلال التعاون والعلاقات الودية. ويعهد ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن بالمهمة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وتنص المادة ٢٤ من الميثاق على أنه من أجل كفالة اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات فورية وفعالة، يعهد أعضاؤها إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين ويوافقون على أن يتصرف المجلس نيابة عنهم في الاضطلاع بواجباته بموجب تلك المسؤولية.

ويعهد الميثاق إلى المجلس بمسؤولية صون السلم والأمن ويجب الوفاء بهذه المسؤولية بموجب القانون الدولي، مع احترام المبادئ الواردة فيه. وكان المبدأ الأساسي الأهم للنظام الذي أنشأناه هو الوعد بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وتحقيقا لتلك الغاية، ثمة دور مركزي لمجلس الأمن لا بد أن يضطلع به ويجب على المجلس أن يعمل دائما في تعاون مع الجمعية العامة. ولا بد له، في ذلك الصدد، من تعزيز العلاقات مع محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة المكلف بتسوية المنازعات. ويجب على مجلس الأمن، في ذلك السياق، أن يشجع تسوية المنازعات، ولا سيما المنازعات القانونية عندما يثبت عدم فعالية الوسائل الأخرى، مثل التفاوض والوساطة والتوفيق. ومن المهم للغاية أيضا إيلاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية، التي يدعو إليها الأمين العام غوتيريش بشدة لمنع نشوب نزاع كبير.

وقد دعت أوروغواي، بوصفها عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، إلى توخي الشفافية في عمل مجلس الأمن خلال الفترة التي تشرفنا فيها بعضوية غير دائمة في المجلس. وفي ذلك الوقت، حرصنا على كفالة أن نعمل دائما لدعم الشرعية والشفافية.

ويكفل القانون الدولي، وهو عنصر أساسي في العلاقات الدولية الحديثة يشكل الميثاق المصدر الرئيسي له داخل المنظمة، الاستقرار والقدرة على التنبؤ. والأهم من ذلك أن الامتثال للقانون الدولي يحمينا من تجاوزات الأطراف الأقوى وييسر التغييرات السلمية التي يتطلبها المجتمع الدولي. ويجب على مجلس الأمن، امتثالا للمسؤولية المسندة إليه، أن يكفل احترام الحياة البشرية في النزاعات، عندما لا يمكن تجنبها. ويجب عليه أن يعزز احترام القانون الإنساني في قراراته ذات الصلة وأن يفرض، بالتالي، الجزاءات اللازمة بغية احترام القانون الإنساني.

ومن الجوانب التي لا صلة لها بصون السلم والأمن الدوليين تعزيز العدالة الجنائية الدولية. وينبغي أن نستنير بالاحترام الصارم لحقوق الإنسان، وعند حدوث انتهاكات صارخة، ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور أكثر فعالية في مقاضاة مرتكبيها. وعملاً بالنظام الأساسي لروما، يجب على المجلس، عند الاقتضاء، إحالة الشكاوى المتعلقة بالجرائم الفظيعة إلى المحكمة الجنائية الدولية وتعزيز التحقيقات ذات الصلة، وبالتالي متابعة معاقبة الجناة ومكافحة الإفلات من العقاب.

وفيما يتعلق بهذه النقطة على وجه الخصوص، هناك للأسف الكثير من الحديث عن إسناد المسؤولية الجنائية إلى الجناة – وبعبارة أخرى ضمان المساءلة – ولكن ينبغي لنا أن نفعل المزيد لاتخاذ إجراءات ملموسة. ولا جدال في الأثر الرادع

الذي يمكن أن يحدثه نظام العدالة الجنائية الدولية الذي يعمل على نحو سليم على الجناة المحتملين وأمراء الحرب.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يبقى في سلام من خلال توازن يعتمد على كل دولة من الدول التي يتألف منها وعلى احترام القانون الصادر عن هذه المنظمة، وهو قانون عام يختلف عن القانون المحلي ويقوم على قواعد دولية أو قواعد تُولد بتكرار سلوك مقبول يتبعه الجميع.

وفي الوقت الحاضر، نشهد بقلق اتجاها خطيرا - وهو عدم امتثال العديد من الدول الأعضاء للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن، وهو ما لا يظهر أي قدر من التشبث بالقانون الصادر عن ذلك الجهاز والمنظومة ككل. وعند الامتثال لتلك القواعد، يجب أن يؤخذ في الاعتبار نطاق ومهام مجلس الأمن، التي يجب ألا تتجاوز اختصاصه.

ويجب ألا نغفل عن مبدأي عدم التدخل وتقرير المصير عندما نواجه النزاعات الداخلية. ويجب على المجلس أن يتصرف وفقا للوسائل والنطاق المنصوص عليهما في الميثاق وعندما تقتضي الظروف والحالة ذلك، ويجب عليه أن يولي اهتماما خاصا للتناسب عند اعتماد تدابيره. وكما قيل من قبل، فإن قرارات المجلس يجب أن تستلهم حماية الأفراد والامتثال غير المقيد بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن تركز عليهما.

إن استخدام حق النقض لحماية المصالح الوطنية البحتة عندما ينتهك القانون الدولي لا يسهم بأي شكل من الأشكال في شفافية المنظمة، في حين أنه يضعف المجلس ويترك أشد المتضررين في أي نزاع - وهم السكان المدنيون - دون حماية قانونية.

وفي مثل هذه الأوقات، عندما نحاول بوسائل مختلفة تعزيز العمل الوقائي، يجب على مجلس الأمن أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له، في حدود القانون، لصون السلام. وربما ينبغي لنا أن نسعى إلى إيجاد سبل جديدة ومبتكرة للقيام بذلك وأن نشجع على إقامة محافل إضافية للحوار تبدأ من المجلس وتشرك الجمعية العامة في حوار دائم. وهذا الابتكار ملح بشكل خاص بالنظر إلى التحديات الناشئة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان، مثل الهجرة وتغير المناخ.

وتعتقد أوروغواي أن الوقت قد حان لإجراء تغيير ضروري في وتيرة عمل مجلس الأمن حتى يتمكن، بعمله الجماعي - في إطار القانون ودون تجاوز ولايته - من تحقيق قدر أكبر من وحدة العمل وزيادة فعاليته، وهو يواصل احترام جميع المبادئ التوجيهية للميثاق التي أدت إلى ظهور المنظمة، وهي ركيزة تعددية الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد أربيتر (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على تكريس هذه المناقشة المفتوحة الأولى في هذا العقد للاحتفال بتاريخ ميثاق الأمم المتحدة.

لقد قيل الكثير بالفعل، لذلك إذا سمحتم لي، سيدي الرئيس، أود أن أشاطركم قصة جدتي، التي تزامنت حياتها مع حياة الميثاق. لقد كانت جدتي امرأة رائعة. كانت قوية وصارمة وحازمة وثابتة. وهي تنتمي إلى الجيل الاستثنائي من الرجال والنساء والأطفال الذين ولدوا بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكثير منهم لم ينجوا ليروا ميلاد الميثاق.

وولدت جدتي في لودز، بولندا، في عام ١٩٢١، وهي السابعة من بين ثمانية أطفال. وسماها والداها بروتشا - وهو اسم يعني الصلاة باللغة العبرية. وكانت في الثامنة عشرة من عمرها عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وقُسمت بولندا. وبمساعدة شقيقها الأكبر، تمكنت من الوصول إلى الاتحاد السوفياتي الأكثر أمانا

إلى حد ما. وحاولت السلطات هناك إجبارها على الحصول على الجنسية السوفيتية. وبما أنها كانت معروفة بإرادتها الصلبة منذ ولادتها، فقد رفضت ذلك الأمر فأُرسلت إلى معسكر للسخرة. وقد التقت بجدي سام في المعسكر، فتزوجا سراً هناك ثم هربا بعد ثلاث سنوات من الأشغال الشاقة.

وبينما كان يجري التفاوض على ميثاق الأمم المتحدة، كانت بروتشا تعيش في مخيم للمشردين في النمسا، مع ابنها صغير – والدي – وابنة حديثة الولادة، وكانوا يبحثون عن أقارب آخرين. وسافرت بروتشا وسام وطفليهما في نهاية المطاف على متن قارب، مثلما لا يزال يفعل العديد من اللاجئين والمهاجرين، ووصلوا إلى مدينة كيبيك على متن السفينة SS Samaria في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨. وأصبح جدي عاملا في محل لغسيل الملابس وعملت جدتي في ليلا في مخبزة تقع في قلب مونتريال، حيث استقرا في نهاية المطاف.

(تكلم بالفرنسية)

وفي عام ١٩٥٦، وبعد سنوات قليلة من حصول بروتشا على الجنسية الكندية، ستتعرف على الكيفية التي وضع بها ليستر ب. بيرسون فكرة إنشاء أول قوة كاملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وستسمع عن المؤهلات القيادية للواء الكندي بورنز الذي قاد القوة. ولعل بروتشا قد شعرت بأن المجتمع الدولي قد وصل إلى مفترق الطرق. فالدول ستقدم المساعدة عند الحاجة، باستخدام القوة عند الاقتضاء. وقد بدأ بناء مسار جديد متعدد الأطراف.

وفي عام ١٩٦٠، علمت جدتي بأكبر زيادة في عدد أعضاء الأمم المتحدة في تاريخها القصير، إذ قُبلت ١٧ دولة جديدة، ١٦ منها أفريقية، و ١٥ منها حصلت للتو على استقلالها. وبدأت تفكر، شأنها شأن كثيرين آخرين، في الكيفية التي يزداد بها المجتمع الدولي قوة وثراء وانفتاحا على التنوع.

فقد عززت المعالم الرئيسية للأمم المتحدة التي تم التوصل إليها في الستينات والسبعينات جوهر الأمم المتحدة، وهو تسخير التعاون من أجل حل التحديات العالمية. وفي فترة قصيرة نسبيا، أنشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودخلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، وعُقدت أول مؤتمرات عالمية على الإطلاق بشأن البيئة والغذاء والمرأة. وظل الميثاق يدفع المجتمع الدولي إلى العمل معا، ويعزز حدود سلوك الدول في الوقت نفسه.

وفي عام ١٩٧٧، عندما كانت كندا عضوا منتخبا، فرض مجلس الأمن حظرا إلزاميا على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا. وبعد ذلك بعقد من الزمن، في عام ١٩٨٧، اعتُمد بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في مسقط رأس بروتشا. وقد أعطاها هذا البروتوكول، وهو أنجح معاهدة على الإطلاق، إحساسا، وهي في سن السادسة والستين، بأن بمقدور منظمة أُنشئت قبل أربعة عقود أن تتطور لمعالجة مسائل غير متوقعة.

(تكلم بالفرنسية)

وفي عام ٢٠٠٠، عندما كانت جدتي في سن ٧٩ عاما، شهدت اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالإجماع. وكانت كندا عضوا منتخبا في مجلس الأمن في ذلك الوقت، وكان حفيدها – وهو أنا – على وشك الانضمام إلى السلك الدبلوماسي الكندي. وفي عام ٢٠١٤، قبل وفاتها عن عمر يناهز ٩٢ عاماً، علمت بروتشا أن عدد اللاجئين والمشردين وطالبي اللجوء أكبر من أي وقت مضى في التاريخ. وشاهدت جل مراحل حياتها على الشاشات الصغيرة، في الوقت الحقيقي، من أماكن مختلفة.

لقد هربت جدتي من الاضطهاد في بولندا، ونجت من المحرقة في روسيا الحالية، وكانت مشردة عديمة الجنسية في النمسا، ووصلت مفلسة إلى كندا، وعملت بجد وأنشأت أسرة وأنقذت الناس وصلت وأحبت وعاشت وماتت. إن قصتها تكتسي

أهمية خاصة لي، لكنها ليست فريدة من نوعها، كما أنها ليست محدودة في الزمان والمكان.

وفي عصر من الاستبداد المتجدد، وتنامي معاداة السامية والكراهية بجميع أنواعها، ليس من الصعب أن نرى أوجه التشابه. بيد أن هناك فرقا رئيسيا هو ظهور ميثاق الأمم المتحدة وشبكة الأمان العالمية التي سعت إلى وضعها. فقيم الميثاق خالدة وعالمية. فهو يحدد مبادئ اللياقة وسلوك الدولة والحقوق والالتزامات. ويخبرنا الميثاق بما ينبغي أن يحدث في سورية، للروهينغيا وللعالم بأسره.

وأعتقد أن أفضل طريقة لتكريمه وتكريم أشخاص مثل بروتشا هي احترام الميثاق، ورؤيته كما هو – وثيقة حية توجهنا وتعزز موقفنا ولكنها تسمح للأمم المتحدة بأن تتطور لمعالجة المسائل الناشئة.

وهذا لا يعني بالضرورة إعادة فتح الميثاق، بل تنشيط بعض أحكامه. وليس هناك ما يعوق الاستخدام الخلاق للمادة ٩٩ بغية دعم منع نشوب النزاعات. ويمكن بذل المزيد من الجهود لتحسين الترتيبات الإقليمية، التي تأمل كندا أنها ستحتل مكانة بارزة في الإحاطة التي ستعقدها فييت نام بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في وقت لاحق من هذا الشهر.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن التدابير المتوخاة في المادة ٤١ ليست شاملة بأي حال من الأحوال. وبدلا من ذلك، يُترك لمجلس الأمن القرار بشأن شكل ونطاق التدابير غير العسكرية المحتملة. وكندا تعتبر ذلك قوة والتزاما على حد سواء. وبالنسبة لنا، فإن التمسك بالميثاق يعني أننا نعتبره مرنا بدرجة كافية لمواجهة التحديات الراهنة. وفي هذا الأسبوع، على وجه الخصوص، يعني ذلك استجابة لبيان الأمين العام الصادر مؤخرا بشأن ”وقف التصعيد، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واستئناف الحوار وتجديد التعاون الدولي.“ وكعهدها دائما، كندا مستعدة للقيام بدورها.

ورئيس الوزراء ترودو تواصل بشكل وثيق مع نظرائه في المنطقة والعالم، ووجه الرسائل ذاتها إلى حد كبير. ولطالما دعت كندا إلى الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد. وكما ينص الميثاق، فإن هذا المجلس لديه دور بالغ الأهمية يؤديه. وكلنا نؤدي هذا الدور.

أخيرا، وكما أشار الأمين العام وشهدته جدتي شخصيا، فإن المدنيين هم من يدفع أفدح الثمن للنزاع.

وفي المثال الأخير، فإن قلوب الكنديين مثقلة بالحزن عقب مأساة الرحلة PS752 في طهران. وقد تألمنا لوفاة ١٧٦ شخصا، بمن فيهم ٦٣ كنديا والعديد من الإيرانيين والأوكرانيين والسويديين والأفغان والألمان والبريطانيين. ولئن كنا كأمم عديدة قد توحدنا في خسارتنا، فقد وصلت رحلة الربط من كييف إلى تورونتو بالأمس وعليها ١٣٨ مقعدا فارغا. وهذا يمثل عمق الخسارة بالنسبة لكندا – من مواطنين ومقيمين وأفراد الأسرة الممتدة والطلاب الدوليين والأمهات والآباء والأبناء والبنات والأولاد والزملاء والأصدقاء والجيران.

لقد انضممنا إلى البيان الذي أدلى به في المجلس أمس ممثل أوكرانيا بشأن هذه المأساة (انظر S/PV.8699). ونحن ملتزمون بالدبلوماسية مع إيران. وقد طلبنا التعاون الإيراني للسماح للخبراء الكنديين بالمساعدة في تحديد هوية الضحايا واستعادة رفاتهم. كما طالب رئيس الوزراء ترودو بإجراء تحقيق كامل وموثوق به فيما يتعلق بالرحلة PS 752، بما في ذلك بمشاركة خبراء كنديين. هذه مأساة دولية تأثر بها العديد من الدول الأعضاء. ومعا، مسترشدين بالميثاق وبمساعدة من منظومة الأمم المتحدة، يمكننا العمل على التحقيق وتقديم إجابات لأسر الضحايا والحيلولة دون وقوع مأساة أخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد زيلينرات (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، نتقدم بأحر تعازينا لأسر ضحايا الطائرة الأوكرانية التي تحطمت في إيران. إننا نتفهم آلامهم وتتوقع حكومة بلادي أن يتم التحقيق في الحادث بالكامل.

وباسم مملكة هولندا، أود أن أعرب عن خالص الشكر لوفد فييت نام على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

منذ خمسة وسبعين عاما، أنشأ الميثاق النظام المتعدد الأطراف القائم على القانون الدولي والتعاون المتعدد الأطراف وسيادة القانون. حينها، كان عدد قليل من الناس يعتقدون بإمكانية تحقيق تلك الإنجازات العديدة التي حققها لنا جميعا. ونثني على كل العمل الشاق الذي قام به الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم ممن أسهموا في السلام والأمن العالميين والعدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مع ذلك، ورغم تلك النجاحات، فإن النظام المتعدد الأطراف يتعرض للضغوط. وشأننا شأن الآخرين، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، ومن الأهمية بمكان أن نوقف استخدام الأسلحة ونفسح المجال للحوار والتهدئة. فمسؤولية صون النظام المتعدد الأطراف وتعزيزه تتحملها الدول الأعضاء كافة.

وفي ضوء ذلك، اسمحوا لي أن أركز على مجالين رئيسيين حيث تتحمل مملكة هولندا مسؤوليتها في صون وتعزيز النظام المتعدد الأطراف الحالي – منع نشوب النزاع وضمان المساءلة.

ويتعلق المجال الأول بمنع نشوب النزاع. وكما ذكر قبل بضعة أيام وزير خارجية بلدي، السيد ستيف بلوك: ”إن الديمقراطية والحقوق الأساسية وسيادة القانون أمور ذات أهمية بالغة لأي مجتمع صحي قادر على الصمود.“ وفي المناطق الأكثر هشاشة في العالم، نسهم في إنشاء نظام للإنذار المبكر/العمل المبكر ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ونحن نقوم بذلك من خلال الإسهام في إنشاء برامج بناء السلام وآليات العدالة الانتقالية، وبناء قدرات مؤسسات الأمن وسيادة القانون وآليات الرصد من قبل المجتمع المدني.

وبصفة خاصة، فإن قدرة المرأة على المشاركة في العمليات السياسية وعمليات السلام والأمن والتأثير في نتائجها تساعد على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتؤدي إلى سلام أكثر استدامة واستقرارا. ولذلك، فإننا نعمل على تمكين المرأة من المشاركة في تلك العمليات في مختلف البلدان، مثل اليمن وليبيا وأفغانستان وكولومبيا، ودعم مشاركة المرأة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام.

إن الالتزام بالميثاق يعني أيضا ضمان تقديم المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان للمساءلة عن جرائمهم. هذا هو المجال الثاني حيث تضطلع مملكة هولندا بمسؤوليتها. ولاهاي تعتز باستضافة محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والعديد من المنظمات الدولية الأخرى التي تؤدي دورا رئيسيا في النظام القانوني الدولي.

ونحن ندعم آليات التحقيق، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ عام ٢٠١١ وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونؤيد أيضا اعتماد لجنة القانون الدولي مشاريع المواد المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية والتوصية بوضع اتفاقية على أساس مشاريع المواد

تلك. ومن شأن هذه الاتفاقية أن تسد ثغرة مهمة في الإطار القانوني الحالي.

إضافة إلى ذلك، وجنبا إلى جنب مع الآخرين، نقود الجهود لإبرام اتفاقية بشأن التعاون الدولي في التحقيقات والملاحقات القضائية في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب – المعروفة أيضا بمبادرة المساعدة القانونية المتبادلة. ونحث الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المبادرة الهامة على أن تفعل ذلك.

في الختام، عندما يكون النظام المتعدد الأطراف تحت الضغط، وعندما لا يكون تعزيز القواعد والمعايير الدولية المتفق عليها أمرا مفروغا منه، وعندما تواجه المؤسسات المتعددة الأطراف صعوبات في مواجهة التحديات المعاصرة، فإن جميع الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية معالجة مواطن الضعف هذه. ومملكة هولندا ملتزمة بصون النظام المتعدد الأطراف الحالي وتعزيزه، ونحن على استعداد للمشاركة مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق ذلك بغية ضمان أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها ومستعدة للسنوات الـ ٧٥ المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد مارديني.

السيد مارديني (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت اليوم.

عندما منحت جائزة نوبل للسلام لأول مرة في عام ١٩٠١، تم منحها لفائزين مشتركين – فريديريك باسي، الداعية المناهض للحرب؛ وهنري دونانت، الذي استهدفت حملته تحسين الحماية في الحرب. وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني يشبهان هذين الفائزين إلى حد بعيد. فميثاق الأمم المتحدة يتضمن قواعد الدخول في حرب في المقام الأول – قانون مسوغات الحرب – بينما ينطبق القانون الدولي الإنساني في الحرب – قانون وقت الحرب. وهاتان الهيئتان القانونيتان المنفصلتان يكمل كل منهما الآخر لمنع الحرب من جهة، وحماية الناس بشكل أفضل في حالة الحرب، من جهة أخرى.

واليوم، في هذه الأوقات من التوتر الشديد وعدم اليقين، سأركز على نقطتين أساسيتين.

أولا والأهم من ذلك، بموجب القانون الدولي الإنساني، يجب حماية المدنيين من الهجمات. وتتحمل الأطراف مسؤولية اتخاذ الاحتياطات اللازمة في هجماتها والنظر في الآثار المترتبة على هجماتها من أجل تجنيب السكان المدنيين والأعيان المدنية. والواقع أن بعض الأشياء مثل الوحدات الطبية ووسائط النقل والممتلكات الثقافية والأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين لها حماية خاصة.

وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب إلغاء الهجوم إذا تبين أنه محظور. ويجب على الأطراف الامتناع عن تنفيذ أي هجوم عندما يفوق الضرر المتوقع على المدنيين والأعيان المدنية الميزة العسكرية المبتغاة بكثير. وبذلك يصبح هجوما غير متناسب وغير مشروع بموجب القانون الدولي الإنساني. وحيثما تسمح الظروف، يجب إعطاء تحذير مسبق للهجمات التي قد تمس السكان المدنيين. وإذا كان هناك خيار بين الأهداف العسكرية التي توفر ميزة عسكرية مماثلة، يجب اختيار الخيار الذي يشكل أقل خطر على المدنيين والأعيان المدنية.

ثانيا، من مقاصد الأمم المتحدة، كما يرد في المادة ١ (٣) من ميثاق الأمم المتحدة، حل المشاكل الدولية ذات الطابع الإنساني. ولهذه الغاية، يتناول مجلس الأمن الشواغل الإنسانية في النزاع المسلح. وهو يؤدي دورا هاما في صون السلام والأمن الدوليين وفي معالجة الشواغل الإنسانية.

واللجنة الدولية للصليب الأحمر، باعتبارها واحدة من أقدم وأكبر المنظمات الإنسانية، تدرك تمام الإدراك المعاناة التي تحدث

عند اندلاع نزاع مسلح. وفي عالم اليوم الذي يشهد توترات محتدمة ونزاعات طال أمدها، يتعين على مجلس الأمن والمجتمع الدولي، على نطاق أوسع، مضاعفة جهودهما من أجل منع نشوب الحرب في المقام الأول. وبنفس القدر من الأهمية، عندما تحدث الحرب، يجب أن يبذلا كل ما في وسعهما حتى تحترم الأطراف والجهات التي تدعمها القانون الدولي الإنساني وتضمن احترامه لأن ذلك، في الممارسة العملية، هو ما يقلل من المعاناة البشرية ويحافظ على كرامة الإنسان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كارازو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): كوستاريكا تتمنى لكم كل التوفيق خلال رئاستكم للمجلس. ندعو باسم بلدي، جمهورية فييت نام الاشتراكية إلى التقيد بمدونة قواعد السلوك التابعة لفريق المساءلة والاتساق والشفافية، التي أشار إليها عدد من الوفود في بياناتها. ونعرب أيضا عن تقديرنا للمساهمات القيمة التي قدمها في هذه المناقشة الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيسة مجلس الشيوخ، السيدة ماري روبنسون.

ويشهد العالم المعاصر على الأثر المتزايد للعوامل المعقدة التي تسهم في زعزعة الاستقرار العالمي وإثارة النزاعات وتفاقمها وإطالة أمدها. وأصبحت هذه العوامل، بما فيها عدم المساواة وأزمة المناخ وظهور الميليشيات المسلحة عبر الحدود والجماعات المتطرفة، معقدة وذات طابع إقليمي ودولي متزايد. وهناك تحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين يجب على الأمم المتحدة مواجهتها وحلها على أساس ميثاقها بعد مرور ٧٥ عاما على دخوله حيز النفاذ. وبالتالي يجب على الدول الأعضاء أن تكافح من أجل التمسك بالميثاق. ولذلك السبب فإن مناقشة اليوم هذه ملحة وحسنة التوقيت.

وتعتقد كوستاريكا أنه يجب أن تكون هذه الذكرى السنوية بمثابة نداء للعمل على الوفاء بالولايات المكرسة في الميثاق. وقد حان الوقت أيضا لمضاعفة الجهود لتعزيز الإصلاحات التي تكفل تحلي منظومة الأمم المتحدة برمتها ومجلس الأمن على وجه التحديد بقدر أكبر من المسؤولية والاتساق والشفافية. ويجب أن تكون هذه هي الذكرى السنوية التي تعزز قيادة الأمم المتحدة بوصفها محورا للحوكمة العالمية في وقت تتعثر فيه تعددية الأطراف وتهدد فيه الإجراءات الانفرادية الاستقرار العالمي.

ولكي تتولى الأمم المتحدة زمام الحوكمة العالمية، يجب على مجلس الأمن أن يتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه في صون السلم والأمن الدوليين، مع الأخذ في الاعتبار بحقوق الإنسان في إجراءاته، فضلا عن تعزيز جهوده لمنع نشوب النزاعات. وعندما لا تفي الحكومات بمسؤوليتها عن حماية مواطنيها، يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يستخدم الوسائل من قبيل الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة والوساطة لحمايتهم.

ويجب علينا أن نتطلع إلى ضمان أن يتحرك مجلس الأمن في الوقت المناسب، وليس بعد فوات الأوان أو الأسوأ من ذلك إذا تقاعس عن العمل تماما. ولكي يتسنى تعزيز الأمم المتحدة بوصفها محورا للحوكمة العالمية، يجب علينا توخي الحذر الشديد إزاء استخدام أدوات مثل حق النقض – سواء كان ضمنيا أم صريحا – لأنها تشوه الأغراض التي أنشئت لأجلها وتمنع الأمم المتحدة من التصدي للتحديات العالمية. وعندما يلجأ عضو دائم إلى استخدام حق النقض أو التهديد باستخدام حق النقض، فإنه يدير بذلك ظهره علنا لحق الضحايا في العدالة والسلام ويقوض الجهود الدولية الرامية لمكافحة الإفلات من العقاب. وإذا أريد لمجلس الأمن أن يضطلع بدوره الحاسم في التمسك باحترام الميثاق، فلا بد من الأخذ في الاعتبار أن استخدام حق النقض، وخاصة حين يتعلق الأمر بارتكاب الجرائم الفظيعة، يعتبر خيانة لثقة الملايين من الأشخاص في الأمم المتحدة بوصفها آخر مصدر للأمل بالنسبة لهم.

ولذلك السبب، تؤيد كوستاريكا اقتراح ليختنشتاين الداعي إلى عقد الجمعية العامة وإبلاغها وتمكينها من الإعراب عن رأيها

في هذه المسألة عند حدوثها. ولا يقتصر جعل الأمم المتحدة محورا للحوكمة العالمية على تعزيز عمل مجلس الأمن ودوره في منع نشوب النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين فحسب، بل يشمل ذلك أيضا زيادة تعزيز الجمعية العامة والمنظمة برمتها. وبالتالي، يجب أن نركز جهودنا على تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وتهنئ أيرلندا فييت نام على انتخابها للمجلس وعلى نجاحها في مواجهة تحدي النهوض برئاسة المجلس في الشهر الأول لعضويتها. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المجلس الجدد الآخرين وأتمنى لهم التوفيق.

وتعرب أيرلندا أيضا عن امتنانها للأمين العام ورئيسة مجلس الشيوخ على إحاطتيهما القيمتين بالأمس. ونكرر تأييدهما القوي لاتباع النُهج المتعددة الأطراف لمواجهة التحديات الراهنة، ونشيد على وجه الخصوص بتشديد ماري روبنسون على الأخطار التي يشكلها تغير المناخ والانتشار النووي على السلم والأمن الدوليين.

سيدي الرئيس، قال نائب رئيس وزراء بلدكم الذي ترأس المجلس أمس، في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/74/PV.11) إنه ونظرا للتحديات الهائلة التي نواجهها اليوم، فإن من الأهمية بمكان أن نعمل جميعا معا لتنشيط تعددية الأطراف وتعزيز الأمم المتحدة، وعلينا جميعا أن نعيد تأكيد الأهمية الرئيسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وبعبارات مشابهة جدا، قال رئيس أيرلندا، مايكل د. هيغينز في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/74/PV.6)، إنه يجب علينا، نحن الأعضاء، أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا مخلصين لقيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الأمم المتحدة ووكالاتها تتعرضان للهجوم بسبب نقص التمويل وسحب التأييد وتعزيز المصلحة الذاتية الضيقة. ولاحظ علاوة على ذلك أن فكرة النظام القائم على القواعد نفسها أصبحت عرضة للتشكيك والانتقاص منها.

وفي ظل هذه الظروف، أهاب بنا الرئيس هيغينز جميعا للإقرار بمسؤولياتنا الجماعية والدعوة إلى تعددية الأطراف. وذكر أن الشراكة والتعاون والاحترام والثقة المتبادلين تعتبر من صميم تعددية الأطراف. وهي متأصلة في سيادة القانون وفي القيم التي تهدف إلى حماية جميع الأفراد في هذا الكوكب، فضلا عن حماية حقوقهم وتطلعاتهم وكرامتهم.

وفي هذا الوقت الذي يزداد فيه التوتر العالمي، تحث أيرلندا الجميع على الاستجابة لنداء الأمين العام بوقف التصعيد. ونؤكد مجددا أهمية الأمم المتحدة والدور الرئيسي للمجلس في منع نشوب النزاعات وحلها.

لقد كان الوعد الذي قدمه ميثاق الأمم المتحدة عند الاتفاق عليه قبل ٧٥ عاما عند خروج العالم من دمار الحرب العالمية الثانية، إنقاذ البشرية من ويلات الحرب على وجه التحديد. وأحرزنا تقدما كبيرا في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق إنشاء عمليات حفظ السلام في عام ١٩٤٨. وتفخر أيرلندا بالمشاركة في هذه العمليات لما يزيد على ٦٠ عاما، ونشيد هنا اليوم بما يربو على ٣٠٠٠ من الأفراد النظاميين الذين فقدوا أرواحهم في هذه الخدمة من ١٢٠ بلدا بما فيها أيرلندا.

وتصدى مجلس الأمن أيضا للنزاعات والأزمات الأكثر تعقيدا بتكييف استجابته، ليس عن طريق النمو التدريجي لعمليات حفظ السلام فحسب، بل أيضا بوضع ولايات لبناء السلام وإنشاء بعثات سياسية مقترنة بالعمل الإنساني، فضلا عن المساعي الحميدة للأمين العام وممثليه.

ورأينا أيضا أن الأمم المتحدة تتخذ خطوات هامة لدعم القيم وتعزيز الرؤية التي حواها الميثاق. وبين اعتماد خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ مدى قدرة المجتمع الدولي على إيلاء ثقته لتعددية الأطراف ورسم مسار مؤد إلى تحقيق الصالح العام.

وبات واضحا بالنسبة لنا اليوم أكثر من ذي قبل أن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان – وهي الركائز التي تستند إليها الأمم المتحدة – مترابطة ترابطا لا فكاك منه. ولطالما بينت ماري روبنسون مراراً وتكراراً كيف يؤثر تغير المناخ على الأمن، مثلما فعلت مرة أخرى بقوة هنا في هذه القاعة بالأمس. وبالمثل يعتبر الجوع ومسألة الحصول على الموارد الطبيعية والحرمان من حقوق الإنسان من ضمن العوامل الرئيسية أيضا.

وأقول بشكل صريح أن مجلس الأمن عاجز عن الوفاء بمسؤولياته في الوقت الراهن. وتسوده الانقسامات في كثير من المسائل، إذ يستخدم بعض الأعضاء الدائمين حق النقض مرارا ضد مشاريع القرارات. وليس الموقف المتعلق بتقديم الإغاثة الإنسانية عبر الحدود في سوريا سوى آخر مثال على ذلك. وتعرب أيرلندا عن تأييدها الخاص للجهود التي يبذلها الأعضاء المنتخبون للتغلب على هذه الانقسامات، وتتعهد بالعمل على تحقيق ذلك في حال انتخابها لعضوية المجلس للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢.

وتقوم تعددية الأطراف على مبدأ التسوية والرؤية المشتركة والقدرة على تبادل اللغة والأفكار والثقافة والأخذ بشواغل بعضنا البعض. إنها تتيح للكبير والصغير، القوي والضعيف، التعايش في ظل شاغل مشترك وآفاق مشتركة من أجل تحسين عالم مشترك. نحن نعلم أن التحديات المشتركة تتطلب استجابات مشتركة لكي تتمكن الأمم المتحدة من خدمة الشعوب على نحو أفضل انطلاقا من روح الميثاق. وفي هذه السنة الخامسة والسبعين للميثاق، ينبغي ألا ندخر أي شيء في السعي إلى تحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أهنئ جمهورية فييت نام الاشتراكية على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشيد باختياركم الموفق لموضوع هذه المناقشة المفتوحة والمتعلقة بكيفية تعزيز احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما في سياق صون السلم والأمن الدوليين.

يأتي اجتماعنا هذا في وقت تمر فيه منطقة الشرق الأوسط بمرحلة حساسة وتوترات مقلقة تؤكد ضرورة تهدئة حدة تلك التوترات واتباع السبل الدبلوماسية لتجنيب المنطقة المزيد من التصعيد. لقد شكل توقيع ميثاق الأمم المتحدة قبل حوالي خمسة وسبعين عاما نقطة مفصلية لانتقال العالم من الحرب إلى السلام. فقد صيغت بنود الميثاق في خضم أجواء الحرب العالمية الثانية، وأكدت أول جملة فيه على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب.

ولكن التصديق على الميثاق فقط لا يكفي لتحقيق أهدافه ومبادئه، حيث يتطلب الأمر التزاما متواصلا وجهودا مستمرة من قبل جميع الدول لتحقيق أهدافه السامية.

وقد أدى تزايد حالات عدم التقيد بأحكام الميثاق طوال العقود الماضية إلى مزيد من عدم الاستقرار والفوضى، خاصة ما تشهده منطقتنا من انتهاكات مستمرة من جانب جهات فاعلة من الدول وغيرها لمبادئ السيادة وعدم التدخل التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك من الضروري في هذه المرحلة الهامة أن تعزز الدول الأعضاء من التزامها بالميثاق والقانون الدولي، والذي يعد الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين وخاصة بالنسبة للدول الصغيرة التي تعتمد على قوة القانون الدولي لحماية سيادتها وأمنها.

وتؤمن دولة الإمارات بأن التسوية السلمية للنزاعات هي إحدى الركائز الأساسية التي بنيت عليها الأمم المتحدة، وهو ما يتجلى بوضوح في تعاملها مع قضية الجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. كما يدعم بلدي

العمليات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة لتسوية النزاعات في المنطقة بطريقة سلمية.

وفي هذا الصدد، تؤيد دولة الإمارات الدعوة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة لوقف التصعيد في المنطقة وإعادة تنشيط التعاون الدولي بمشاركة دول المنطقة. وتؤكد دولة الإمارات على التزامها بالسعي لإيجاد حلول سياسية ولعب دور الوساطة ونشر قيم التسامح في منطقتنا التي لا تزال تعاني من العنف والتطرف.

ونشير هنا إلى أهمية الاستفادة من المساعي الحميدة للأمين العام وتفعيل الصلاحيات المخولة له بموجب المادة ٩٩ من الميثاق، باعتبارها عنصرا أساسيا في المواجهة المبكرة للتهديدات المحتملة للسلام والأمن الدوليين.

تود دولة الإمارات طرح بعض التوصيات لتعزيز تنفيذ أحكام الميثاق في إطار مسؤولياتنا الفردية والجماعية عن حماية الأجيال المقبلة من براثن الحروب.

أولا، يتعين على مجلس الأمن التشاور والتنسيق مع الدول المعنية لكي يتمكن من معالجة الحالات المدرجة على جدول أعماله بفعالية أكبر، على أن يتجاوز التشاور والتنسيق نطاق الدول التي تشهد نزاعات ليشمل الدول المجاورة المتأثرة من عدم الاستقرار باعتبارها الأقدر على فهم طبيعة الصراع وتعقيداته.

ثانيا، بإمكان المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القيام بدور أكبر في معالجة التوترات الإقليمية وتحقيق الأمن والاستقرار. ويستطيع المجلس تعزيز التنسيق مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي لمعالجة الأوضاع الأمنية الحساسة في المنطقة. ويتضمن الفصل الثامن من الميثاق إطار عمل يسمح بالبناء عليه للاستفادة من المزايا النسبية الموجودة على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في معالجة الأزمات المعقدة الحالية.

أخيرا، يجب عدم التغاضي عن التكلفة الإنسانية للصراعات، والتي تفاقمت بسبب عدم التقيد بتنفيذ الميثاق. ويود بلدي في هذا الصدد التأكيد على أنه سيواصل الاضطلاع بدور ريادي في دعم المشاريع الإنسانية في المنطقة وخارجها. وتعتبر دولة الإمارات إحدى الدول القليلة على مستوى العالم التي تجاوزت بشكل مستمر هدف الأمم المتحدة المتمثل في المساهمة بأكثر من ٠,٧ في المائة من إجمالي دخلها القومي للمساعدة الإنمائية.

وفي هذا الخصوص، يؤيد بلدي الاقتراح الوارد في المذكرة المفاهيمية التي تم تعميمها لهذه المناقشة المفتوحة (انظر المرفق S/2020/1) والمتعلقة بضرورة بناء قدرات الدول على التقيد بالتزاماتها القانونية الناتجة عن قرارات مجلسكم الموقر.

وانطلاقا من إيمان دولة الإمارات بمحورية العلاقات الودية بين الدول والتي تعد أحد أهداف الميثاق، سيستضيف بلدي في وقت لاحق من هذا العام معرض دبي إكسبو ٢٠٢٠ تحت شعار ”تواصل العقول، وصنع المستقبل“، والذي يهدف إلى بناء شراكات وتقديم أفكار مبتكرة تسهم في تشكيل عالم الغد. ونحن على يقين من قدرة الدول على خلق عالم زاخر بالفرص والأمن والاستدامة عبر الالتزام بآليات العمل المتعدد الأطراف والتعاون والتمسك بمقاصد ومبادئ الميثاق. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في هذا الجهد.

وأخيرا، أختتم بياني بتمنياتي باستمرار نجاح فييت نام في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود مرة أخرى أن أذكر جميع المتكلمين بالتقيد بحدود الوقت المخصص.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد ابراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أثني على حكومة فييت نام لعقد مناقشة

اليوم المفتوحة المتعلقة بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، التي هي في الواقع مناقشة هامة وحسنة التوقيت نظرا لمختلف العمليات المعقدة الجارية حاليا في جميع أنحاء العالم.

سنحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. إنها معلم هام حيث يمكننا أن ننظر إلى الوراء لإجراء تقييم دقيق للإنجازات وتحديد أوجه القصور ومواجهة التحديات الجديدة من أجل التقيد على نحو فعال بميثاق منظمتنا.

ويكتسي هذا التحليل الشامل أهمية خاصة اليوم، ونحن نشهد عملية غير مسبوقة لتشكيل تحالف قوى جديد على الصعيدين العالمي والإقليمي. إن العالم يصبح أقل قابلية للتنبؤ ويزداد عدم استقراره. وباتت قوة وفعالية المؤسسات والآليات المتعددة الأطراف المصممة لضمان الأمن الدولي على المحك.

وفي هذا الصدد، من الضروري الآن تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في العلاقات الدولية، ولا سيما من خلال دعم الركائز الأساسية للمنظمة. ومن ضرورات تحقيق تلك الغاية التقيد بالميثاق في صون السلم والأمن الدوليين، وهو المقصد الأول المنصوص عليه في الميثاق قبل الأولويات الأخرى.

وتنص المادة ١ من الميثاق على أن مقاصد الأمم المتحدة هي صون السلم والأمن الدوليين واتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها وقمع أعمال العدوان أو غيرها من أوجه الإخلال بالسلام. ولذلك فإن المادة ١ لا تشدد على أهمية ضمان السلم والأمن الدوليين فحسب، بل وتدعو بوضوح إلى اتخاذ تدابير جماعية لتحقيق هذا الهدف. وبعبارة أخرى، فإنها تؤكد على أهمية تعددية الأطراف بوصفها أساسا لا غنى عنه لصون السلم والاستقرار الدوليين.

إن تفاقم التهديدات الإرهابية في العالم يشكل تحديا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وأعتقد أن الجهل والتعصب، إلى جانب عوامل أخرى، يقعان في صميم الإرهاب والتطرف الدوليين. وفي ظل هذه الظروف، باتت المهمة الأكثر أهمية في الوقت الحاضر هي الكفاح من أجل كسب قلوب وعقول الناس – ولا سيما الشباب، الذين يشكلون اليوم أكبر جيل في تاريخ البشرية، إذ يصل عددهم إلى بليوني شخص سيتوقف مستقبل الكوكب وسلامته عليهم. لذا فإن مهمتنا العاجلة ينبغي أن تكون هي توفير الظروف للشباب بغية تحقيق الذات، على نحو يضع عائقا أمام انتشار فيروس أيديولوجية العنف.

وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أبرز مبادرة رئيس أوزبكستان لوضع اتفاقية للأمم المتحدة بشأن حقوق الشباب، تهدف إلى تكثيف الجهود على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية من أجل تلبية احتياجات الشباب، وبناء القدرات، وتوسيع نطاق الحقوق والحريات، وخدمة مصالح الشباب بكل أشكالهم في جميع أنحاء العالم. وتتوافق هذه المبادرة تماما مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتكرر أيضا الرسالة التي بعثها الأمين العام مؤخرا بمناسبة السنة الجديدة، التي وصف فيها الشباب بأكبر مصدر للأمل وأكّد على دعمه لتطلعاتهم بأن يؤدوا دورا أكبر في تشكيل المستقبل. ونعتقد أن الآن هو الوقت الأمثل لتحديد حقوق ودور الشباب في عالمنا المعاصر.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن أوزبكستان لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبنظام دولي يستند إلى سيادة القانون، وهذا أساس لا غنى عنه لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

نود في البداية أن نهنئ جمهورية فييت نام الاشتراكية على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن نعرب عن احترامنا لمعالي السيد فام بينه مينه، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام. كما نود أن نعرب عن امتناننا لوفد فييت نام على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة وعلى تقديم المذكرة المفاهيمية التي تتضمن هذا الموضوع (S/2020/1، المرفق).

ونرحب بجميع الأعضاء المنتخبين حديثا في مجلس الأمن – إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر – ونتمنى لهم ولوفودهم كل النجاح. ونحن ممتنون أيضا لبيرو وبولندا وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية والكويت على مساهماتهم الهامة في عمل المجلس خلال فترة عضويتهم.

إن النزاعات المسلحة والسياسات العدوانية التوسعية والإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان والأزمات المالية والتدهور البيئي، لا تزال تؤثر على الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

وتلتزم حركة عدم الانحياز بدعم نهج لتعددية الأطراف تقع الأمم المتحدة في صميمه. فصون وتعزيز قيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي، التي تشكل أساس ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أمر أساسي في تعزيز ودعم الركائز الثلاث للأمم المتحدة، ألا وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وقد أكد رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز من جديد في مؤتمر القمة الثامن عشر للحركة، المعقود في باكو يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر تحت شعار ”التمسك بمبادئ باندونغ من أجل ضمان استجابة متضافرة وكافية للتحديات في العالم المعاصر“، على صلاحية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي بوصفها لا غنى عنها لصون وتعزيز السلم والأمن وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحقوق الإنسان للجميع. إن التقيد الصارم بمبادئ القانون الدولي والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لهما أهمية كبرى بالنسبة لصون السلام والأمن الدوليين.

وتكرر حركة عدم الانحياز التأكيد على قلقها المستمر إزاء الموقف الحالي الصعب والمعقد في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، تدعو الحركة إلى تجديد الجهود للخروج من المأزق الحالي في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه. وتعرب الحركة عن بالغ القلق إزاء ما يترتب على أي استعمال للأسلحة النووية من آثار إنسانية كارثية، وتعيد في هذا السياق التأكيد على ضرورة أن تتقيد جميع الدول في كل الأوقات بأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. يقع على عاتق كل دولة واجب الامتناع، في علاقاتها الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي أسلوب آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة. يشكل استعمال القوة أو التهديد باستعمالها انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا يجوز أبدا الاعتراف بأنه من الوسائل القانونية لتسوية المشاكل الدولية.

إن حركة عدم الانحياز ملتزمة بدعم وتعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلامة الإقليمية للدول وحرمة حدودها الدولية؛ وعدم إمكانية قبول استخدام القوة؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. يشمل ذلك أيضا الحق في تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية، فضلا عن التنديد بالتدابير القسرية الانفرادية التي لم تأذن بها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ضد الدول الأعضاء وطلب إلغائها، أو تلك التي تتنافى مع مبادئ القانون

الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة – نظرا لما لها من آثار تتجاوز الحدود الإقليمية والطابع غير القانوني لها – أو تلك التي تنتهك حقوق الإنسان وتمنع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة للشعوب التي تخضع لها.

وتؤكد الحركة من جديد وتشدد على موقفها المبدئي والتزامها فيما يتعلق بتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة، بما فيها تلك التي يتخذها مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نؤكد أيضا على الدور الهام الذي تؤديه محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، في تعزيز وتشجيع تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة. وتحث الحركة مجلس الأمن والجمعية العامة والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المأذون لها حسب الأصول على زيادة استخدام محكمة العدل الدولية باعتبارها مصدرا للفتاوى وتفسير القانون الدولي الذي يدخل في نطاق أنشطتها.

إن حركة عدم الانحياز، وفاء منها بالتزامها بتعزيز دورها بوصفها قوة مناهضة للحرب ومحبة للسلام، تؤكد من جديد تصميمها على العمل من أجل إقامة عالم يسوده السلام والازدهار وإقامة نظام عالمي منصف وعادل. كما نجدد تصميمنا على العمل من أجل عالم متعدد الأقطاب عن طريق تعزيز الأمم المتحدة والعمليات المتعددة الأطراف، التي لا غنى عنها في جهودنا الرامية إلى تعزيز مصالح بلداننا والبشرية جمعاء.

وأودّ أن أختتم بياني ببضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

يستند ميثاق الأمم المتحدة إلى هدف إقامة علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام كل دولة للسيادة والسلامة الإقليمية للدول الأخرى، دون انتهاج أي سياسة توسعية أو عدوانية أو القيام بالاحتلال أو التطهير العرقي. وقد شهدنا بالأمس محاولة أرمينيا مجددا تضليل مجلس الأمن. إن هواجس أرمينيا ومزاعمها بشأن مبدأ تقرير المصير لا تمت بصلة لذلك المبدأ كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية لمؤتمر لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٧٥، والوثائق الدولية الأخرى. ومن غير المقبول بشكل خاص تحريف أرمينيا للحقائق من خلال بيانها، على نحو ما قُدم في مجلس الأمن (انظر S/PV.8699)، الذي اتخذ أربعة قرارات بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، أي القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣). وتستند ولاية عملية السلام الجارية، التي تقوم بدور الوساطة فيها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى قرارات مجلس الأمن تلك. والانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات الأرمينية من منطقة ناغورنو – كاراباخ والمقاطعات السبع الأخرى المجاورة لها في جمهورية أذربيجان واستعادة السلامة الإقليمية لبلدي ضمن حدوده المعترف بها دوليا يمثلان منطلقا أساسيا لتسوية النزاع. وهذا ما يجب على أرمينيا أن تفي به بالكامل.

وفي ذلك الصدد، أود أن أقتبس من الأمين العام الذي قال بالأمس ما يلي:

”وبينما لا يزال الميثاق ومقاصده ومبادئه وجيهة كما كانت دائما، فإن أدواتنا يجب أن تتكيف مع الحقائق الجديدة. ويجب أن نستخدمها بمزيد من العزم والإبداع. ويشمل ذلك كفالة تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن، عملا بالمادة ٢٥ من الميثاق.“ (S/PV.8699، (الصفحة ٣)).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد كي (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي بداية أن يهنئ فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا

الشهر. ونود أن نشكر فييت نام على عقد هذه المناقشة الهامة. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش والسيدة ماري روبنسون رئيسة مجلس الحكماء على إحاطتيهما القيمتين أمس (انظر S/PV.8699). وتؤيد كمبوديا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وإذ نقف على أعتاب العقد الجديد، من الأهمية بمكان التفكير مليا في الصعوبات التي واجهها المجتمع العالمي وما حققه من نجاحات منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من الإنجازات الهائلة التي تحققت في مجال العلوم والتكنولوجيا، مع تقريب شبكة الإنترنت بين الشعوب، من المؤسف أن النزاعات والأزمات وسياسات القوة خلفت آثارا سلبية دائمة على العالم. ويصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة ويتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة وتعاونية. فقد أنشئت الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية الدولية، مع توجيه ميثاق الأمم المتحدة المجتمع العالمي في تحقيق تلك التطلعات.

وكما هو موضح في المذكرة المفاهيمية (S/2020/1، المرفق)، ساعد ميثاق الأمم المتحدة الدول الأعضاء على تحقيق إنجازات وإحراز تقدم ملموسين في تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي، في حين أصبحت مقاصد ومباديء الميثاق أساسا للقانون الدولي. وعلى هذا النحو، فإن الميثاق هو الركيزة الأساسية التي يجب أن يقوم عليها السلام والأمن والتنمية العالمية. وفي ضوء ذلك، تود الحكومة الملكية لكمبوديا أن تؤكد من جديد التزامها الثابت بمقاصد الميثاق ومبادئه.

وتؤمن كمبوديا إيمانا قويا بأن مبادئ احترام المساواة في السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للدول، فضلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول تؤدي دورا هاما في بناء السلام والازدهار الدائمين للجميع. وإذ نسعى إلى تعزيز احترام الميثاق بغية صون الركائز الثلاث للأمم المتحدة، يود وفد بلدي أن يركز على النقاط التالية.

أولا، يجب أن نكفل جميعا أن تكون الأمم المتحدة مؤسسة أكثر استجابة وشفافية وخضوعا للمساءلة من أجل المستقبل. إن الواقع المتغير للقرن الحادي والعشرين يتطلب من المجلس أن يتصرف بحزم في إطار نهج تعاوني وشفاف. وأحد السبل التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يعزز العمل الفعال في مجال السلام والأمن، تمشيا مع مقاصد ومبادئ الميثاق، هو تعزيز مشاركته في حفظ السلام، بما في ذلك من خلال توفير ولايات واضحة ومركزة للبعثات. ومنذ عام ٢٠٠٦، نشرت كمبوديا الآلاف من حفظة السلام التابعين لها في بعض من أصعب البعثات في جميع أنحاء العالم. وتبين التجربة أن الولايات الواضحة لحفظ السلام، إلى جانب الدعم السياسي والموارد الكافية، فضلا عن التمويل الملائم والدعم اللوجستي، هي عناصر أساسية ضرورية لتتمكن الأمم المتحدة على نحو فعال من حماية أضعف السكان المدنيين في حالات النزاع.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي أن يركز جهوده على التسوية السلمية للمنازعات، وهي مبدأ أساسي من مبادئ الميثاق. ويجب أن يكون منع نشوب النزاعات في صميم عملنا، مع اتخاذ إجراءات مبكرة وحاسمة للحد من أي تصعيد غير ضروري للمنازعات. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الأطراف إبداء المزيد من الإرادة السياسية. وينبغي لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية أن يزداد تركيزا، مع التعاون الهادف فيما بين جميع أعضاء الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يزيد من توطيد احترام الميثاق، وتعزيز السلام والأمن على الصعيد العالميي في نفس الوقت.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تبذل قصارى جهدها لحل منازعاتها بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض والوساطة

والحوار. والواقع أنه في إطار التمسك بميثاق الأمم المتحدة يجب تعزيز احترام القانون الدولي، مع وجوب تجنب ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي واستخدام التدابير الاقتصادية القسرية ضد الدول.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن المنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبلدي عضو فيها، أخذت على عاتقها مواصلة تعزيز المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق وتعاونت تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة في ذلك الصدد. وستواصل الحكومة الملكية لكمبوديا عملها النشط لدعم الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي صون السلام والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان والتنمية، سعيا لتعزيز وتوطيد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من أجل المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جورجيا.

السيدة أغلادزي (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن أعمق تعازينا لضحايا تحطم طائرة الركاب الأوكرانية في طهران هذا الأسبوع. وصلواتنا ودعواتنا لأسر الضحايا. ومن الضروري جدا في رأينا كفالة إجراء تحقيق سريع وشامل في الحادث.

بعد مرور ما يقرب من ٧٥ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، ما زلنا نعيش في عالم تنتهك فيه يوميا المبادئ الرئيسية للقانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة – مبادئ المساواة في السيادة وعدم استخدام التهديد أو القوة ضد السلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. فتعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد يتعرضان للهجوم.

إن المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة تعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن الدول الأعضاء. ولهذا السبب فمن الأهمية بمكان أن نناقش اليوم، في هذه القاعة، الكيفية التي يجري بها احترام القانون الدولي والميثاق والآثار المترتبة على هذه المسألة في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أشاطركم التجربة المثيرة للقلق في منطقتي حيث تنتهك، بسبب الدور المدمر لأحد أعضاء مجلس الأمن، السلامة الإقليمية والسيادة لدولتين من الدول المجاورة له.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثانية عشرة لتعرض جورجيا لعدوان عسكري واسع النطاق من جانب روسيا، أسفر عن احتلال غير مشروع لـ ٢٠ في المائة من أراضي بلدي. وبعد بضع سنوات، وقعت أوكرانيا ضحية لنفس المعتدي.

وفي أعقاب حرب آب/أغسطس ٢٠٠٨، أُنهيت بوقاحة ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا جراء استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض، وهو عضو دائم في مجلس الأمن وطرف في النزاع، مما أوجد فراغا تاما في الوجود الأمني الدولي في الأراضي المحتلة لجورجيا في وقت اشتدت فيه الحاجة إليه.

وشكلت هذه الانتهاكات الصارخة للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وتجاهل السلامة الإقليمية لدول ذات سيادة ضربة قاصمة للأمن الأوروبي والنظام الدولي برمته.

وعلى الرغم من التزام جورجيا المستمر بالحل السلمي للنزاع، الذي ينطوي على إنهاء احتلال أراضينا والمصالحة وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية التي مزقتها الحرب، فإن جميع جهودنا تُقابل بمقاومة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. ولا تفي روسيا بالتزاماتها الدولية وتواصل انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

واسمحوا لي أيضا أن أشدد على أنه إلى يومنا هذا، لا يُسمح حتى للآليات الدولية لحقوق الإنسان بدخول المنطقتين المحتلتين. ولا يزال الطابع العسكري الشديد يطغى على المنطقتين مع

وجود لقواعد عسكرية كاملة لروسيا ولا تبرح التدريبات العسكرية المنتظمة مصدرَ زعزعة لاستقرار بيئة أمنية هشة للغاية أصلا في المنطقة الأوسع. وما يزيد من تفاقم الحالة الخطوات التي تتخذها روسيا حاليا نحو ضم هاتين المنطقتين الجورجيتين بحكم الأمر الواقع عن طريق جرهما تدريجيا إلى مظلة نظامها العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني.

كما تؤدي هذه العملية غير القانونية إلى تدهور شديد في الحالة الإنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان على أرض الواقع، بما في ذلك حقوق السكان المنحدرين من أصل جورجي في الحياة والصحة والتعليم بلغتهم الأم والإقامة والتملك، فضلاً عن القيود المفروضة على حرية التنقل. والممارسة المتمثلة في إقامة سياج الأسلاك الشائكة، والعقبات المصطنعة المتعددة على الأراضي الجورجية، فضلا عن الإغلاق المنتظم لما يسمى بنقاط العبور، تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية على أرض الواقع بشكل كبير، بل أنها تؤدي إلى حدوث الوفيات.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا إيماننا العميق بأنه لا يمكننا الوفاء بتعهدنا بالمحافظة على السلم والأمن وتمهيد الطريق أمام حماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، إلا من خلال التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي. ولذلك نعيد التأكيد مرة أخرى على التزامنا القوي بتعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ترينيداد وتوباغو.

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعد ترينيداد وتوباغو أن تسهم في هذه المناقشة المفتوحة المتعلقة بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. ونشيد بجمهورية فييت نام الاشتراكية، بوصفها الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المناسبة والجديرة بالترحيب. ونشكر الأمين العام والسيدة ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء، على بيانيهما الشاملين اللذين وضعا الأساس لإجراء مناقشة مجدية.

وأود أيضا أن أهنئ حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين. وهي أصغر دولة على الإطلاق يتم انتخابها لعضوية مجلس الأمن، حيث يبلغ عدد سكانها ١١٠ ٠٠٠ نسمة.

وإذ نقترب من الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، من المؤسف حقا أن تأتي مناقشتنا بشأن هذا الموضوع، وسط تصاعد التوترات والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في أنحاء كثيرة من العالم. إننا، بوصفنا أسرة الأمم، نواجه تحديات تتطلب منا التركيز أكثر من أي وقت، على النهج متعددة الأطراف لا النهج الانفرادية. ولا تزال ترينيداد وتوباغو مقتنعة بأننا نستطيع تحويل ظروفنا العالمية لصالح البشرية، عن طريق تعزيز الشراكات من خلال الاحترام المتبادل والتعاون.

ومن الواضح أن التحدي الماثل أمامنا يكمن في جعل السلام والأمن يسودان العالم، وينبغي أن يشكل هذا الأمر أولوية لجميع الدول. لذلك، ترى ترينيداد وتوباغو أنه من أجل تحقيق ذلك الهدف، يجب على جميع الدول أن تلتزم بمبادئ سيادة القانون على الصعيد الدولي وأن تحترم المبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وتتمثل المقاصد الرئيسية للميثاق في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والمعالجة الفعالة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية الملحة، مثل التنمية، من خلال التعاون الدولي. إن جميع المبادئ والأساليب والإجراءات الممكنة لصون السلام والأمن الدوليين منصوص عليها في ميثاق المنظمة، ومحددة في الفصلين السادس والسابع، بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وما يتخذ من إجراءات فيما يتعلق بالسلم والإخلال به وأعمال العدوان، على التوالي.

وترى ترينيداد وتوباغو أن التقيد على الصعيد العالمي بالميثاق يسهم بشكل كبير في صون السلم والأمن الدوليين. ونتيجة لذلك، وتماشيا مع التزاماتنا الملزمة قانونا المنبثقة عن الميثاق، تؤيد ترينيداد وتوباغو سيادة القانون تأييدا كاملا.

ولا يزال ضعف النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح والعنف المسلح يلفت انتباهنا. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن النساء والفتيات يجب أن يكن شريكات على قدم المساواة في جهودنا التعاونية لبناء مجتمعات مستدامة يسودها السلام ولتعزيز وحماية حقوق الإنسان. إن تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين أمر أساسي في هذا الصدد. ومن المهم بنفس القدر تعزيز نظام متكامل للحماية الاجتماعية يحسن الأحوال المعيشية ويوفر فرصا للنساء والفتيات من أجل تحقيق كامل إمكاناتهن.

وما فتئت ترينيداد وتوباغو مؤيدا قوياً لمعاهدة تجارة الأسلحة، التي نرى أنها تمثل إنجازا كبيرا في إطار الكفاح العالمي من أجل القضاء على تسريب الأسلحة التقليدية إلى السوق غير المشروعة، الأمر الذي قد يسهم في الحد من المعاناة التي يعجز عنها الوصف، وخاصة معاناة النساء والفتيات.

ولا يمكن فصل السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين عن الرغبة الشديدة لدى جميع الشعوب في العيش بحرية ودون خوف على حياتهم. وقد أدى الافتقار إلى التسامح الديني والإثني واحترام حقوق الإنسان إلى تأجيج الجرائم المروعة المتمثلة في الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان. ويضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في التصدي لأعمال العدوان، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٩ من الميثاق.

ويراعي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هذا الدور الأساسي، ويحافظ على الدور الرئيسي لمجلس الأمن في تحديد عمل العدوان. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تعزيز أسس المحكمة الجنائية الدولية، وترينيداد وتوباغو أحد مؤسسيها، باعتبارها المحكمة التي تقدم المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي إلى العدالة. ومن شأن دعم جميع أعضاء المجتمع الدولي للمحكمة الجنائية الدولية أن يساعد كثيرا في ضمان سلام الدول الأعضاء وأمنها وفي تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعوب.

وستواصل ترينيداد وتوباغو الانضمام إلى الجهود متعددة الأطراف التي تسهم في تحقيق مجتمعات يسودها السلام والأمن. وعلى الصعيد الوطني، لا تزال حكومة ترينيداد وتوباغو ملتزمة بكفالة سلامة مواطنيها وأمنهم، وقد اعتمدت نهجا يشمل الحكومة بأكملها إزاء الأمن الوطني، تتقاسم فيه جميع الوزارات والوكالات الوطنية المسؤولية وتخضع للمساءلة عن سلامة الدولة.

في الختام، تؤكد ترينيداد وتوباغو أن صون السلم والأمن الدوليين، عملا بميثاق الأمم المتحدة، يتوافق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي إذا ما نُفذت بالكامل، ستعزز وتشجع تحقيق مجتمعات يسودها السلام وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): نهنئ فييت نام على انضمامها مؤخرا إلى مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ وعلى توليها رئاسة المجلس. كما نعرب عن أطيب تمنياتنا لسائر الأعضاء غير الدائمين.

يؤيد بلدنا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أذربيجان باسم حركة عدم الانحياز.

قبل ما يقرب من ٧٥ عاما، ونتيجة للدمار الهائل الذي ألحقته الحرب العالمية الثانية، قرر المجتمع الدولي التكاتف لوضع صك يحظر الحرب عند ممارسة السياسة الخارجية. وكانت النتيجة هي ميثاق الأمم المتحدة، وهو معاهدة ملزمة قانونا

اليوم لـ ١٩٣ دولة، وتكرّس المبادئ والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.

إن الميثاق يمثل الإيمان بأفضل ما لدى البشرية من قيم ومدونة قواعد سلوك لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومبدأ المساواة القانونية بين الدول يلزمنا جميعا - دون تمييز بين كبير وصغير، أو ضعيف وقوي - باحترامه نصا وروحا على حد سواء. وليس هناك مجال لتعلن أي دولة أنها استثناء أو أن تقرر متى تمتثل للميثاق أو تتجاهله عندما يكون ذلك مناسبا لها. وبالمثل، نحن ملزمون بالتقيد بالميثاق برمته؛ فليس لنا أن نقبل بعض الأجزاء ونرفض الأخرى. ونحن جميعا نقبل، على سبيل المثال، بأن مبادئ الاستقلال السياسي والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وحق الشعوب في تقرير المصير، من بين مباديء أخرى، هي ضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

واليوم، نشهد عودة ظهور أيديولوجيات التفوق العنصري التي ترفض المساواة وتنوع البشرية، دافعة بالعالم إلى حافة حرب لا يمكن التنبؤ بعواقبها - نزاع مسلح تهدد فيه دولة واحدة، ترى نفسها فوق القانون الدولي، وجود حضارة برمتها؛ دولة تلوح بقوتها العسكرية وأيديولوجيتها الشاذة لفرض سيادتها الوطنية على سيادة جميع شعوب العالم. هذه عودة إلى أحلك لحظات القرن الماضي، عندما كانت تقترن الأهداف الوطنية الداخلية بطموحات الهيمنة العالمية لمتأجيج استخدام القوة المسلحة دون أي ضوابط قانونية دولية. إنها حرب لا نهاية لها تستخدم كطريقة للقمع وتوسيع نطاق السلطة - عالم لا وجود فيه لميثاق للأمم المتحدة!

نسأل بأي سلطة يجوز لحكومة أن تنتهك ميثاق الأمم المتحدة بشكل منهجي، مع الإفلات من العقاب، من خلال القيام بتفجيرات عشوائية وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء؛ أو بانتهاك سلامة أراضي بلدان ذات سيادة أو غزوها؛ أو بفرض تدابير قسرية ضد أكثر من ثلث البشرية؛ أو بخرق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ أو بفرض العقوبة الجماعية على سكان مدنيين؛ أو بالدفاع عن التعذيب بوصفه إجراءً تمارسه الدولة؛ أو بتهديد دول بأكملها بالحصار البحري؛ أو بالتهديد بتدمير التراث الثقافي لشعب ما؛ أو بخرق حصانة المقرات الدبلوماسية؛ أو بممارسة الإرهاب الاقتصادي؛ أو بمنع الدبلوماسيين من الدول التي لا تطيع أوامرها من ممارسة حقوقهم في الأمم المتحدة؟ الجواب هو ببساطة شديدة أنه لا توجد حكومة تملك مثل هذه السلطة. فلا وجود لمثل هذه السلطة.

يجب على دولنا البالغ عددها ١٩٣ دولة، وخاصة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، المكلفة باتخاذ تدابير لصون أو استعادة السلم والأمن الدوليين، أن تمنع وقوع كارثة الحرب وأن تدعم ميثاق الأمم المتحدة. طوال تاريخ البشرية لم يكن هناك بديل أفضل للميثاق. إن تجاهل قيمته وطابعه المُلزم ليس فقط خيانة للأجيال السابقة التي تركت لنا هذه الأداة من أجل السلام بل هو أيضا خيانة للأجيال المقبلة التي تستحق العيش دون أن تعاني من الحروب معاناة لا توصف. لا يمكننا أن نسمح بهلاك الأمم المتحدة في عصرنا أو أن تلقى نفس مصير عصبة الأمم البائدة. فلقد أدى ذلك الفشل إلى الحرب العالمية الثانية، ومن واجبنا منع نشوب حرب عالمية ثالثة.

في الختام، إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، تؤكد اليوم من جديد التزامها بالميثاق وقواعد القانون الدولي. نحن نمارس التعايش السلمي بين الأمم، على أساس الاحترام المتبادل. ولذلك نعلن اليوم دعمنا لإنشاء فريق أصدقاء للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من أجل أن نضمن لجميع شعوب العالم التطبيق الفعال لأهم صك قانوني وأخلاقي وفكري وضعته البشرية، والذي نجح منذ عام ١٩٤٥ في منع نشوب حرب عالمية ثالثة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان.

السيد محمدامينوف (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية تهنئة فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن. كما أعرب عن تقديري لتنظيم مناقشة اليوم المفتوحة حول موضوع مهم مثل التمسك بميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

كما أود أن أشكر الأمين العام ورئيسة الحكماء على إحاطتيهما الإعلاميتين البناءتين.

يمثل صون السلم والأمن مسألة ذات أولوية قصوى للمجتمع الدولي بأسره. لهذا السبب، ومن أجل وقف الحروب وتسوية النزاعات، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته عن اتخاذ تدابير جماعية عاجلة. تحتفظ القواعد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بأهميتها الأساسية في العلاقات الدولية. إننا نؤيد تماما قول الأمين العام بأن ”السلام والعدالة والكرامة الإنسانية والتسامح والتضامن مكرسة في الميثاق وتربطنا معا“. في الواقع، لا يمكننا النجاح إلا إذا عملنا معًا.

خلال فترة وجود الأمم المتحدة أحرز العالم تقدماً كبيراً في التكنولوجيا والمعلومات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي ينتشر عبر العولمة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الجوانب السلبية لظواهر مثل الإرهاب الدولي والتطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وتفاقم القضايا البيئية تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي. إن الوضع الحالي يقتضي أن تتخذ جميع البلدان إجراءات أكثر نشاطًا وأن تتعهد بالتزامات ثابتة من خلال تسهيل التعاون والشراكات الإقليمية على أساس علاقات اقتصادية عادلة وفعالة وذات منفعة متبادلة.

لذلك فإن بلدي، طاجيكستان، يدعو جميع المعنيين إلى مضاعفة جهودهم من أجل التوصل إلى تسوية سريعة وكاملة للصراعات القديمة والحالية في أنحاء مختلفة من العالم، وخاصة في الشرق الأوسط. إن الأمم المتحدة تقوم بدور رئيسي في تنسيق جهود الدول الأعضاء من أجل المواجهة الفعالة لتحديات عصرنا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن فكرة الحرب والسلام ليست غريبة على طاجيكستان. فمن تجربته الخاصة يدرك الشعب الطاجيكي تمامًا ما يمكن أن تسببه الحرب من موت ودمار وآلام. لقد اضطُر بلدي لمواجهة مثل هذه التحديات في المراحل الأولى من تثبيت أقدامه كدولة ذات سيادة. وكانت العواقب مروعة. فالحرب الأهلية التي دامت خمس سنوات تسببت في خسائر بشرية فادحة، وشردت مليون شخص وأسفرت عن دمار اقتصادي هائل. ولكن نتيجة للتقدم الناجح في بناء السلام استطعنا التعامل مع تلك الصعوبات.

على مدى العقدين الماضيين، وتحت قيادة الرئيس إمام علي رحمن، قطعت البلاد شوطًا طويلًا، وبالرغم من تحديات عديدة نجحت في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. نحن فخورون بهذه الإنجازات. أحد الدروس الرئيسية التي يمكن استخلاصها من تجربتنا هي أنه من خلال التعاون والإجراءات المشتركة وحدها سنربح المعركة ضد قوى الشر وعمليات التوسع العالمي.

لقد قامت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرون – مثل رابطة الدول المستقلة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما – بأداء دور ناجح وهام في تحقيق عملية سلام في طاجيكستان. وعند الانتهاء بنجاح من مهمة مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان أُنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى في عشق أباد. وهو اليوم يشجع على الحوار بين حكومات بلدان المنطقة بشأن إيجاد حلول لكيفية معالجة المشاكل الناشئة والقضاء على التهديدات المحتملة للسلم والأمن.

إن الاحتفال المقبل بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر سيتيح فرصة لإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف والأمم المتحدة. ونتطلع في هذا الصدد إلى اعتماد إعلان موحد يجسد الرؤية المشتركة بين الدول الأعضاء لمستقبل مشترك.

في الختام، أود أن أشدد على أن طاجيكستان، بوصفها داعية إلى التعاون الواسع النطاق، تعتقد أن الجهود الجماعية والمنسقة والتعاون الإقليمي والدولي الفعّال هي وحدها التي يمكن أن تكون بمثابة أساس لنجاحنا المشترك في صون السلم والأمن. إن التفاهم والتعاون المتبادلين اللذين سادا في هذه المنظمة منذ إنشائها يظلان السبيل الوحيد نحو مستقبل مشرق وواضح ونحو سلام ورخاء عالميين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): أود تهنئة فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن وعلى تنظيم هذه المناقشة، وكذلك تهنئة جميع الأعضاء الجدد في مجلس الأمن.

تحتفل الأمم المتحدة بمرور ٧٥ عامًا على تأسيسها. لقد تأسست الأمم المتحدة، وفقا للجملة الافتتاحية في الميثاق، من أجل ”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“. وتقع تلك المسؤولية في نهاية المطاف على عاتق مجلس الأمن. فمجلس الأمن يتحمل ذلك العبء. وقد تجلى هذا العبء كأوضح ما يكون فيما يتعلق بالتطورات في الشرق الأوسط خلال الأيام القليلة الماضية.

لقد كان لمجلس الأمن تأثير على السلم والأمن الدوليين منذ إنشائه. فهو دائما يمنع نشوب النزاعات عندما يتصرف بسرعة. وعندما يعمل أعضاؤه بشكل متضافر، فإنه ينقذ آلافا عديدة من الأرواح. وعندما لا يصل المجلس إلى اتفاق، يطول أمد النزاعات وتعاني النساء والأطفال أشد المعاناة وتقع خسائر كثيرة في الأرواح – والأمر بهذه البساطة.

وهناك طائفة واسعة من المسائل التي تتطلب اهتمام المجلس – تصاعد التوترات في الشرق الأوسط؛ والإرهاب الدولي؛ والمخاطر الناشئة عن التكنولوجيات الجديدة؛ والانتشار النووي؛ وعمليات السلام الـ ١٣ القائمة. وقد تكلم الأمين العام في إحاطاته خلال هذا الأسبوع عن التصدعات الجيوسياسية والمد المتزايد للنزعة القومية الذي يضر بتعددية الأطراف. وتكلم عن تزايد انعدام الثقة في الأمم المتحدة. وأنا أتفق معه تماما. فكل هذه التحديات تعني أننا بحاجة إلى مجلس حاسم؛ مجلس يُظهر الحزم والسرعة؛ مجلس يمارس المرونة والإبداع ولكنه يعمل في نهاية المطاف في إطار روح ميثاق الأمم المتحدة.

وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور متزايد الأهمية في مساعدة مجلس الأمن في تولي مسؤولياته عن السلام والأمن. فهي تفهم الديناميات المحلية. ولديها صلات وقدرة متزايدة على القيام بدور حاسم في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ونجد في منطقة المحيط الهادئ دليلا ممتازا على ذلك الدور في مساعدة عضو في منتدى جزر المحيط الهادئ – جزر سليمان – على الانتقال من حالة النزاع. وفي المستقبل، يلزم تعزيز تلك الصلة.

لم تكن فيجي بلدا حرا في الوقت الذي تم فيه الاتفاق على الميثاق؛ فقد حصلنا على استقلالنا بعد ذلك بخمسة وعشرين عاما. ونحن فخورون بتزامن احتفالنا بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالنا مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في هذا العام؛ فكلتاهما على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لنا.

ولم يكن من الممكن لواضعي ميثاقنا أن يتصوروا جميع التحديات الراهنة. فالعالم يواجه حاليا حربا من نوع جديد لم يكن بوسع واضعي الميثاق أن يتصوروها قبل ٧٥ عاما. وقد أعلن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ أزمة المناخ بوصفها أخطر

تهديد أمني يواجه جزر المحيط الهادئ. وقد بدأ عام ٢٠٢٠ بمظهر مأساوي لذلك التحدي الخطير: فحرائق الغابات المشتعلة في جميع أنحاء أستراليا تُظهر لنا أننا في حالة حرب مع الكوكب.

وتنتشر غالبية عمليات الأمم المتحدة للسلام حاليا في مناطق تواجه نوعا من الضغط الناجم عن المناخ: الإجهاد المائي وانعدام الأمن الغذائي وتدمير سبل العيش - وكلها عواقب لتغير المناخ تؤجج النزاعات داخل الدول وفيما بينها. ولا يحتاج الأمر كثير عناء لنعرف أن تلك الضغوط التي تسببها أزمة المناخ، سواء كانت على البر أو في البحر، تغذي الإرهاب الدولي والمتطرفين.

وقد بات تنوعنا البيولوجي ومحيطاتنا وغاباتنا وأراضينا في خطر بفعل الاحترار العالمي. ولا توجد خطوط أمامية. ولا توجد مناطق آمنة. فالأنهار الجليدية الذائبة في الشمال والشعاب المرجانية المحتضرة في المحيط الهادئ الأزرق في الجنوب والتنوع البيولوجي المتفحم في جميع أنحاء أستراليا كلها خطوط أمامية في أزمة المناخ. ومع ذلك، فإن أخطر تهديد للسلم والأمن يأتي من الآثار البطيئة لأزمة المناخ - فيمكن لأثر تلو الآخر، يتكرر سنة بعد سنة، أن يحول الدول المستقرة إلى دول غير مستقرة وهشة. ولا يوجد أي مكان يتجلى فيه ذلك بشدة أكثر من الدول الصغيرة.

وبرهن مؤسسو الأمم المتحدة، الذين استهلوا الميثاق برؤيتهم ''لإنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب''، على بصيرة ثاقبة. فهم لم يحدوا أو يقيدوا معنى الحرب في تعريف يستند إلى البنادق والأسلحة. ولأزمة المناخ جميع السمات الجوهرية للحرب - فهي تقتل البشر؛ ويتم استخدام المياه والغذاء وانعدام الأمن كأسلحة في النزاعات الناجمة عن تغير المناخ؛ وكما هو الحال في جميع الحروب، تتحمل النساء والأطفال وطأة المعاناة والألم - ونحن نخسر هذه الحرب. ويبدو الانتصار في الحرب المناخية وكأنه افتراض مستحيل، ولكن نيلسون مانديلا يُذكرنا في الجمعية العامة كل يوم بأن الأمور تبدو دائما مستحيلة إلى أن تُنجز.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين، فقد حان الوقت لكي نجدد الالتزام بميثاقنا. وحان الوقت لرفع سقف طموحنا المناخي ولإحياء روحنا المتعددة الأطراف ولأن نذر أنفسنا جماعيا للتصدي لما يصفه رئيس وزراء فيجي بأنه معركة حياتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد العموش (الأردن): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أثمن لكم مبادرتكم بعقد هذه الجلسة حول موضوع ''صون السلام والأمن الدوليين: التمسك بميثاق الأمم المتحدة''، التي تتزامن مع الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس هذه المنظمة.

كما أتقدم بالتهنئة لفييت نام على عضويتها في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، متمنين لكم التوفيق في رئاسة المجلس لهذا الشهر ونعرب عن تطلعنا للعمل معكم ومع الأعضاء الجدد في مجلس الأمن - تونس وإستونيا والنيجر وسانت فنسنت وجزر غرينادين. كما أتوجه بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة وكل المتكلمين على إحاطاتهم القيمة.

لطالما كان الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي من الركائز المبدئية الأساسية التي تحكم السياسة الخارجية الأردنية. فقد التزم الأردن باحترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية، كما حرص على تطبيق جميع قرارات الشرعية الدولية، رافضا منهجية ازدواجية المعايير أو الانتقائية، لا سيما في القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية، إيمانا منه بدور الأمم المتحدة كمرجعية في تنظيم العلاقات الدولية وحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية وتأسيس قيم القانون الدولي.

ويؤكد الأردن، الذي انضم إلى منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥، قناعته التامة بأن نجاح المنظمة الدولية في أداء المسؤوليات المنوطة بها لا يمكن أن يتحقق دون الالتزام بتطبيق

قرارات المنظمة ذات الصلة وتفعيل الآليات اللازمة لإنفاذها، كونها انعكاسا وتجسيدا لقيم العدالة والقانون الدولي. وهنا، لا بد من التأكيد على أهمية أن يضطلع المجتمع الدولي بكافة أطيافه ومكوناته بواجب تطبيق كافة الالتزامات المترتبة بموجب هذه القرارات.

كما تلتزم السياسة الخارجية الأردنية بالمواثيق والأعراف الدولية والمبادئ الدبلوماسية الحاكمة والناظمة للعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، مع التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. وتلتزم بنهج الوسطية والاعتدال والإيمان بأن حل الخلافات الدولية والإقليمية لا يتأتى إلا من خلال الطرق السلمية والدبلوماسية وتغليب لغة الحوار والامتناع عن اللجوء إلى القوة أو التهديد بها. وإن من شأن سعي المنظومة الدولية والدول المسؤولة إلى نبذ التصعيد والعنف تجنيب العالم مزيدا من الحروب والمعاناة الإنسانية التي ستصاحب سيناريوهات المواجهات العسكرية.

أكدت الأزمات الدولية الأخيرة في الأعوام القليلة المنصرمة، وخصوصا تلك التي نشبت في منطقة الشرق الأوسط لا سيما في ظل التغيير المتسارع في الدينامية السياسية والاستراتيجية في العلاقات الدولية، أهمية الغاية والمبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة والدور المركزي المنوط بها لحفظ وتأسيس حالة السلم والأمن الدوليين، بل وأظهرت أيضا الحاجة إلى ضرورة العمل على زيادة فعالية المنظمة من خلال تزويدها بكافة الموارد والآليات التي من شأنها تمكين المنظمة ومعالجة جذور وأسباب القصور والخلل فيها.

وعليه، فإن بلادي تدعم برنامج الإصلاحات الواسع النطاق الذي بدأه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، بهدف تعزيز فعالية أنشطة المنظمة وشفافية إدارتها واستجابتها للأزمات. وفي هذا الإطار، ترأست المملكة الأردنية الهاشمية في نهاية العام المنصرم المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي جاء إنفاذا لمقرر الجمعية العامة 73/546، والذي دعا الأمين العام بموجبه إلى عقد دورات سنوية لهذا المؤتمر. هذا الدور الأردني، الذي حظي بدعم دول المنطقة والدول المعنية، يأتي في إطار التزامه المطلق بدعم مبادرات الأمين العام وانطلاقا من الإيمان بالاستحقاقات الزمنية والموضوعية للأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

ومنطقتنا بحاجة ماسة إلى بناء جسور الثقة وتعزيز آفاق التعاون وإحلال السلام بدلا من الصراعات لتحظى شعوبنا بالأمن والسلم الذي من شأنه بناء المستقبل الذي تصبو إليه. إن التغيير الكبير لطيف التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي وأولوياته، واغتنام الفرص للتصدي لها يعد كافيا بحد ذاته للدلالة على ضرورة أن تتكيف المنظمة، تطويرا وتحديثا، بالشكل الذي يضمن تواصل عملها بشكل فعال وملموس، لا سيما العمل على مواجهة التحديات العابرة للحدود، وعلى رأسها الإرهاب والتطرف العنيف وكراهية الأجانب والتغير المناخي واللجوء والهجرة وغيرها. وطبيعة هذه التحديات تتطلب تحركا دوليا شاملا يقوم على أساس المعالجة الجذرية للمسببات التي تقف وراءها، مثل الفهم العميق للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والوجودية المتشابكة والمترابطة لتلك الظواهر، ولا بد أن تكون الحلول المتوخاة للتصدي لهذه التحديات على نفس المستوى من الشمول والعمق.

والأمر ينطبق بالضرورة على الحفاظ على حالة الأمن والسلم الدوليين. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يسعى إلى إقامة مبادئ العدالة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتوفير البيئة السياسية التي تقوم على مبادئ احترام حقوق الإنسان وعدم نبذ الآخر وتوفير الفرص والآفاق للتنمية الشاملة وإيجاد الحلول الجذرية للمشاكل مثل البطالة والاختلالات الاجتماعية وغيرها، الأمر الذي يسهم وبشكل مباشر في إرساء الاستقرار وبناء الثقة ونشر العدالة العالمية الحقيقية ولا يستثني أي فئة. وفي عالمنا

اليوم، علينا أن نقف دائما دفاعا عن القيم التي ترسي قواعد الوئام والعيش الإنساني المشترك.

وفي إطار التزام المملكة بميثاق الأمم المتحدة، وإيمانا بفضائل نشر السلام والمحبة الإنسانية وحمايتها، والتخفيف من آثار الحروب والنزاعات على الفئات المستضعفة في هذا العالم، دأبت المملكة ومنذ عقود على المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وقد تجاوز مجموع المشاركين الأردنيين في العمليات ١٠٠ ٠٠٠ مشارك أسهموا خلال مهماتهم في توفير الحماية للمدنيين في ظروف صعبة ومعقدة. وستستمر المملكة في دعم نهج الأمم المتحدة وجهودها في تحقيق وحفظ وبناء السلام على مختلف المستويات.

وإيمانا بأهمية دور الشباب في صون وتأسيس وتعزيز قيم السلام والأمن، حرصت المملكة خلال عضويتها في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على تقديم القرار التاريخي ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، بهدف المساعدة في إدماج الشباب كشريك أساسي من خلال دعم دورهم الإيجابي ورفع نسبة تمثيل الشباب في عملية صنع القرار لتمكينهم من إطلاق قدراتهم واستثمارها في صنع السلام المستدام ومكافحة التطرف. جاءت تلك المبادرة التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله، ولي العهد، لتؤسس لمرحلة جديدة من إشراك منظومة الأمم المتحدة في شؤون الشباب بشكل معمق، وحشد الدعم الدولي لمنح الشباب الاهتمام الذي يستحقونه وتهيئة مستقبل أفضل لهم وحمايتهم من التأثير السلبي للنزاعات والحيلولة دون سقوطهم في بيئة الاستهداف والتجنيد لصالح قوى الظلام والعنف والتطرف. ولا بد لنا من التأكيد على الأهمية المتساوية لدور المرأة في إرساء حالة الأمن والاستقرار المجتمعي، والدور الأساسي في نشر مبادئ الوئام وقيم التسامح والسلام. ولضمان فعالية المنظمة وميثاقها في القرن الحادي والعشرين، علينا أن نبقي فئة الشباب والمرأة في مقدمة ومحور أولويات المجتمع الدولي.

لقد أكد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين على أن،

”التسامح والرحمة والمساواة بين جميع البشر هي القيم التي تجعل الوئام العالمي والعمل الجماعي ممكنين. تلك هي القيم التي تسود ميثاق الأمم المتحدة – العيش سويا، واحترام حقوق الجميع، ومضافرة جهودنا وتوحيد قوانا من أجل الحفاظ على السلم والأمن وتحسين حياة الإنسان من خلال العدالة والازدهار والمزيد من الأمل للبشرية.

”هذه هي الالتزامات الأخلاقية التي حددها مؤسسو الأمم المتحدة. والآن هي مسؤوليتنا. يجب ألا نفشل.“ (A/74/PV.3، الصفحة ٥١)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أنه لا يزال هناك أكثر من ٢٠ اسما في قائمة المتكلمين، فإنني أذكّر مرة أخرى جميع المتكلمين بمراعاة الوقت المحدد.

أعطي الكلمة الآن لممثل عمان.

السيد الحسن (عمان): لقد أجمعت شعوب العالم قبل خمسة وسبعين عاما على هدف إنساني نبيل – ألا وهو تجنيب البشرية ويلات الحرب. وفي سبيل ذلك، اعتمدت مجموعة من القيم والمبادئ وقواعد السلوك التي هدفها إشاعة السلام وتعزيز قيم التسامح والتعاون بين سائر الدول والشعوب.

ويتفق وفد بلادي مع ما جاء على لسان الأمين العام حول أن السلام هو أثمن القيم الإنسانية، وأن ميثاق الأمم المتحدة هو الأساس الذي ترتكز عليه العلاقات الدولية، التي يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحسن الجوار والتعاون لما فيه المصلحة وتبادل

المنافع المشتركة بين الدول. ومن هذا المنبر، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام بأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي هي جوهر السلام، حيث أن إهمال هذه المبادئ والأحكام، أو عدم تطبيقها أو تطبيقها بشكل انتقائي يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار ويهدد الأمن والسلم الدوليين.

كما نؤكد على أهمية تفعيل سائر بنود الميثاق، لا سيما تلك الواردة في الفصل السادس، والتي ترسخ دبلوماسية السلام، وتؤسس لحل وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، والابتعاد عن اللجوء لاستخدام القوة والجزاءات القسرية، كلما كان إلى ذلك سبيلا، حفظا للأرواح وتقليلا للخسائر.

وفي ضوء ما يشهده العالم من توترات وصراعات، فإن المسؤولية المعلقة على عاتق الأمم المتحدة تتزايد بشكل كبير، وهو ما يدفعنا إلى التأكيد على أهمية أن تكون العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة أكثر توازنا وتعاونا، حيث لا بد لقرارات مجلس الأمن، لكي تتحلى بالمصداقية، أن تكون متوافقة غير متعارضة مع أحكام الميثاق، وفي مقدمتها احترام مبدأ السيادة الوطنية للدول.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشير إلى أننا في سلطنة عمان حريصون كل الحرص على مكانة هذه المنظمة وهذا المجلس، ونقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تقوم بها وتلك التي يبذلها أمناؤها العامون. ونأمل أن تتضافر الجهود الدولية في المرحلة القادمة بما يتيح الوصول إلى توافقات دولية تنهي العديد من الصراعات حول العالم، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي طال انتظار حلها، والتي أثرت على الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط والعالم. كما نؤكد على أهمية تواصل تقديم المساعدات للأشقاء في اليمن، بما يتيح تسوية الخلافات وزيادة المساعدات الإنسانية للتخفيف من المعاناة الإنسانية الحرجة للشعب اليمني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ ممثل عمان على الإدلاء بأقصر بيان استمعنا إليه هذا الصباح، وأشجع جميع المتكلمين على أن يحذو حذوه.

أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أشكر الأمين العام والسيدة روبنسون على مدخلاتهما القيمة. كرواتيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر S/PV.8699). وسأضيف عدة نقاط بصفتي الوطنية.

كان اعتماد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لحظات حاسمة في تاريخ البشرية. فمن أجل الحيلولة دون تكرار أهوال الحرب العالمية الثانية، قررت الدول الأعضاء إنشاء منظمة عالمية قوية لحماية السلام وتعزيز التنمية وحقوق الإنسان. مع ذلك، وبسبب الحرب الباردة، ظلت الوعود المتوخاة في الميثاق لم تتحقق.

وأخيرا هيأت نهاية الحرب الباردة مناخا سياسيا مكّن من اتخاذ إجراءات أكثر فعالية في صون السلام ومنع الفظائع الجماعية. وبالإضافة إلى تحسين أداء المؤسسات التي يوفرها الميثاق، أُدخلت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، فضلا عن آليات المساءلة الدولية. وعلى مدى سنوات استمر تناقص عدد النزاعات والجرائم الفظيعة باطراد. ولكن لم يعد الأمر كذلك الآن. ففي غضون السنوات الأخيرة ازدادت النزاعات مرة أخرى وكذا الجرائم الفظيعة. وفي الوقت نفسه يستمر تفشي الإفلات من العقاب. ويؤدي عدم التصدي الحازم والمتعدد الأطراف لها إلى تقويض النظام الدولي القائم على القواعد. وكثيرا ما تعوق الوقاية الانقسامات في المجلس واستخدام حق النقض من قبل الأعضاء الدائمين.

ويخوّل الميثاق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتولى في إطار المجلس ثقة خاصة

لأعضائه الدائمين الخمسة المخولين بسلطات خاصة. بيد أن هذه السلطات الخاصة، بما فيها التمتع بمقعد دائم في المجلس فضلا عن حق النقض، لا تمنح للأعضاء الدائمين إلا على افتراض أنهم سيستخدمونها بمسؤولية وبما يعود بالنفع على جميع الشعوب والدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وما برحت كرواتيا نصيرا قويا دائما لتعددية الأطراف، بينما تدعو في الوقت نفسه إلى إجراء الإصلاحات اللازمة التي من شأنها أن تعزز فعالية المنظمة وأهميتها، ولا سيما مجلس الأمن. ولا تقتصر المسألة على مجرد عضويته، بل نود أن نرى المجلس أكثر فاعلية في منع الأزمات ومخلصا في الوفاء بواجباته بموجب الميثاق عوضا عن خدمة أية مصالح خاصة. ولأجل الحفاظ على سلطة المجلس وأهميته في صون السلم والأمن العالميين، فنحن بحاجة إلى مزيد من التعاون والتحلي بالمسؤولية العالمية في أعماله.

وعليه، ترحب كرواتيا بمبادرة وضع مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فضلا عن المبادرة الفرنسية المكسيكية التي سيلتزم بموجبها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بالامتناع عن ممارسة حق النقض في الحالات التي يثبت فيها ارتكاب الفظائع الجماعية. وتجسد كلتا المبادرتين روح الميثاق وعزمه على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ومن الأهمية بمكان، من الناحية العملية، ألا تتطلب تلك المبادرات أي تعديل للميثاق نظرا لصعوبته البالغة كما نعلم جميعا بسبب المتطلبات الإجرائية فضلا عن المصالح المكتسبة فيه.

وتؤيد كرواتيا أيضا مبادرة تعددية الأطراف وهي جزء منها. ولا يمكن التصدي بنجاح للتحديات الراهنة من قبيل أسلحة الدمار الشامل والتهديدات الإلكترونية والبيئية، إلا بواسطة الجهود المشتركة وحسنة التنسيق. وتؤيد كرواتيا أيضا المسؤولية عن الحماية، على النحو المعتمد بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١).

وهي ليست ملزمة قانونا مثل أحكام الميثاق، لكنها بالإضافة إلى كونها ملزمة أخلاقيا، فهي ملزمة سياسيا أيضا لجميع الدول الأعضاء، وخصوصا أعضاء مجلس الأمن الذين تقع على عاتقهم مسؤوليات خاصة بموجب المسؤولية عن الحماية.

ومع ذلك، فإن الهدف الرئيسي للمسؤولية عن الحماية هو منع الجرائم الفظيعة وليس التصدي لها. وهناك الكثير مما يمكن وينبغي القيام به قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة وارتكاب الفظائع. وفي سياق منع الفظائع الجماعية، فإن جوانب السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا. وبالتالي، ينبغي لمجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء والمجتمع المدني التنسيق والعمل معا.

ختاما، يجب علينا تأييد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فهما بمثابة دليل لبقاء البشرية، ولكن ينبغي استكمالهما أيضا باستجابات إضافية متعددة الأطراف للتهديدات الناشئة حديثا. وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للميثاق والذكرى السنوية العشرون للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن والذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد المسؤولية عن الحماية كثيرا من الفرص للمناقشة التي نأمل أن تؤدي إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات الفعالة لمنع نشوب النزاعات وارتكاب الجرائم الفظيعة.

ويجب علينا وضع حد لتلك الاتجاهات السلبية. وتطالبنا بذلك عبارة ”نحن الشعوب“ هنا والآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي فييت نام رئاسة مجلس الأمن. وأهنئ أيضا أعضاء المجلس الجدد، وأعرب عن تقديرنا العميق للأعضاء المنتهية ولايتهم على عملهم الجدير بالثناء.

ويجسد دستور بلدنا ميثاق الأمم المتحدة في التزامه الثابت بالسلم والأمن الدوليين على أساس مبادئ احترام السيادة الوطنية والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية واحترام القانون الدولي. وعلى حد تعبير الأب المؤسس لأمتنا في خطابه الأول أمام الأمم المتحدة:

”إن المبادئ النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة هي المثل التي ضحى من أجلها الملايين من شعبنا“ (A/PV.2243، الفقرة ٢).

وعلى أساس ذلك الالتزام الثابت، لا تزال بنغلاديش مساهما رئيسيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن ذلك الالتزام الثابت أيضا تنبع تلك الروح الإنسانية والقيادة الشجاعة التي أبدتها رئيسة الوزراء الشيخة حسينة في استضافة أكثر من مليون من الروهينغيا المضطهدين، والتي أنقذت المنطقة من اضطرابات محتملة.

وكانت الأمم المتحدة الناهضة من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية مسترشدة بميثاقها، في طليعة الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي لأجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين والتصدي للنزاعات والعنف. ومضينا منذ ذلك الحين إلى عالم أكثر تعقيدا وذي تحديات جديدة لم يسبق لها مثيل ولا تزال تهدد السلم والأمن الدوليين. وأصبح طابع النزاعات وعواقبها أشد هولا وبعدا عن التوقع وما برحت تتفاقم بفعل التهديدات الأمنية غير المتماثلة التي تسببها الجهات الفاعلة من غير الدول وشكل جديد من التهديدات في الفضاء الإلكتروني. وأضافت تحديات ناشئة أخرى مثل تغير المناخ والفقر وعدم المساواة والإرهاب والتطرف العنيف والتشريد البشري أبعادا جديدة للتهديدات العالمية التقليدية.

ومع ذلك، صمد الميثاق أمام اختبار الزمن وشكّل النظام الدولي القائم على القواعد الذي نعيش فيه اليوم. فهو ما يزال أقوى أداة متاحة لنا وتحظى وحدها بالقبول العالمي. بيد أن هناك حاجة ملحة للمضي من مجرد القول إلى وقت العمل. ومن شأن الإصلاحات الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة أن تكون حافزا لضمان اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وتوجها صوب النتائج. وبالمثل، فإن من شأن زيادة مشاركة عموم العضوية، ولا سيما البلدان النامية، أن توفر الزخم الذي تمس الحاجة إليه.

تحقيقا لتلك الغاية، تؤيد بنغلاديش تركيز الأمم المتحدة مجددا على الوقاية من أجل حل النزاعات وإنهائها. وبوسع ثقافة السلام واللاعنف أن تكون دافعا محركا شاملا. ويجب علينا أيضا الاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في معالجة دوافع النزاعات. ولا شك في أن بوسع محكمة العدل الدولية وغيرها من الهيئات القانونية والقضائية الدولية أن تؤدي دورا أكثر محورية في كفالة العدالة وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى وضع حد للجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب. وندعو مجلس الأمن إلى اتباع نهج أكثر حزما في ذلك الصدد.

ويجب علينا بمناسبة مرور ٢٠ عاما على خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هذا العام أن نكفل العدالة والمساواة بين الجنسين بواسطة تنفيذها. ولأجل الاستفادة من القوة الهائلة لجيلنا الشاب هذا، لا بد من متابعة برنامج عمل الشباب والسلام والأمن بطريقة أكثر فعالية. وعلينا أيضا أن نبني على النماذج الإقليمية لحفظ السلام وبناء السلام.

فنحن نمر بفترة حرجة أصبحت فيها فكرة تعددية الأطراف بحد ذاتها موضع شك. ومن الضروري الآن – وربما أكثر من ذي قبل – أن تتحد عموم عضوية الأمم المتحدة وتتعاون في استخدام الميثاق بجوهره الحقيقي لأجل مواجهة الواقع العالمي الجديد وتلبية تطلعات الأجيال الحالية والمقبلة. ويجب أن نعمل

من أجل تطبيق أكثر أبداعا لمبادئ الميثاق، ومجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، وحماية مصالح البشرية الكبرى من أجل السلام والأمن. وبنغلاديش مستعدة للقيام بدورها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيس (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. واسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة. وأود أيضا أن أرحب بجميع الأعضاء الجدد الآخرين في مجلس الأمن وهم يبدأون ولاياتهم.

والبرتغال ملتزمة التزاما قويا بتعزيز نظام متعدد الأطراف تكون الأمم المتحدة محوره. إننا نعتبر السلام مفهوما واسعا يعزز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ولذلك، نؤيد الإصلاح الشامل الجاري لمنظومة الأمم المتحدة لدعم رؤيتنا الجماعية للسلم والأمن الدوليين بالكامل، بما في ذلك من خلال منع نشوب النزاع، على النحو المكرس في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. والحلول السياسية والدبلوماسية الوقائية هي وحدها التي تسمح للمجتمع الدولي بالتصرف بمسؤولية من أجل تجنب التصعيد والمخاطر غير المباشرة.

ويضطلع مجلس الأمن بدور مركزي في تعزيز التسوية السلمية للنزاعات. ويعد التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم واللجوء إلى الآليات الإقليمية من أفضل أدواته. علاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي تكييف أساليب عمل مجلس الأمن لتعزيز الشفافية والكفاءة.

وعمليات حفظ السلام أداة مميزة لمجلس الأمن في صون السلم والأمن. وكان دعم هذه العمليات وسيظل أولوية بالنسبة لبلدي. ويترجم هذا الالتزام في وجودنا في ثماني بعثات للأمم المتحدة حاليا. إن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والإعلان المشترك للالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دليلان آخران على الخطوات الإيجابية. علاوة على ذلك، نحتاج إلى التركيز على استمرارية السلام والدور الأسمى لبناء السلام، أي في سيناريوهات الانتقال.

وفي هذا السياق، نؤيد تنسيقا أقوى وأكثر انتظاما بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، فضلا عن التركيز الإضافي على التحديات المناخية وغيرها من المصادر المحتملة للنزاع. وقد تبينت في البعثات الأخيرة والجارية الأهمية الحاسمة لتعزيز مشاركة النساء والشباب.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن اعتقادنا الراسخ بأن الاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة سيكون فرصة لإعادة التأكيد على التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف، على أساس سيادة القانون الدولي ومبادئ وقيم ميثاق الأمم المتحدة. نحن مدينون للماضي بالحيلولة دون وقوع نفس الأخطاء المأساوية. ونحن مدينون بذلك لحاضرنا، لأولئك الذين ما زالوا غارقين في الصراع والفقر. كما أننا مدينون بذلك للمستقبل، بوصفنا القائمين على رعاية هذه المنظمة الأساسية التي لا بديل لها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى ذات الأهمية والحسنة التوقيت.

تؤيد اليونان البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر S/PV.8699)، وتود أن تسهم بالملاحظات الإضافية التالية.

كانت اليونان من أوائل الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة وعضوا مؤسسا للأمم المتحدة قبل ٧٥ عاما تقريبا. وبالنسبة لنا، يشكل القانون الدولي حجر الزاوية في سياساتنا في منطقتنا

الأوسع وخارجها، كما يشكل الركيزة الأساسية لعلاقاتنا مع جميع شركائنا.

وقد أقنعتنا تجربتنا التاريخية بالقيمة العالية لتعددية الأطراف، كما تجسدها مشاركتنا في الاتحاد الأوروبي. كما جعلتنا مؤيدا قويا للحكم القطعي لميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وأعمال العدوان في العلاقات الدولية – وهي قاعدة يرتكز عليها نظامنا الأمني الجماعي المتأصل في الميثاق. وتقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية جماعية عن تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية، على النحو المبين في الفصل السادس من الميثاق، الذي يوفر عدة طرق لمنعها وتسويتها على أساس أولوية القانون الدولي في العلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر يمكن أيضا أن يحولا دون نشوب النزاعات وتصاعدها، وفي هذا الصدد، نسلم بالدور الحاسم لمجلس الأمن في معالجة النزاعات الدولية في مرحلة مبكرة ودون إبطاء.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشير إلى الأهمية الجوهرية لاحترام سيادة القانون والنظام العام فيما يتعلق بالمحيطات على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتسهم هذه الاتفاقية، بفضل طابعها العالمي والموحد، في تعزيز السلام والأمن والتعاون وعلاقات حسن الجوار بين جميع الدول، وهي عامل استقرار وأمن في سياق دولي صعب. ولذلك، فإننا نشدد على ضرورة التقيد بأحكامها، التي طالما اعترف بها الفقه القانوني على أنها تعكس القانون الدولي العرفي، وبالتالي الامتناع عن الأعمال التي تنتهك المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها.

وترى اليونان أنه من المهم أن نتقيد جميعا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأن ننفذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا، وأن نحمي القواعد الأساسية التي لا جدال فيها والتي تحكم العلاقات الدولية، مثل احترام مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم الاعتداء وعلاقات حسن الجوار – هذا واجبنا والتزامنا المشترك. ومن المهم بنفس القدر حل النزاعات بالوسائل السلمية، ولكن دائما على أساس القانون الدولي – تلك هي مسؤوليتنا المشتركة. وترجمة تلك المبادئ إلى ممارسات تشكل جوهر نهجنا في العلاقات الدولية والمستقبل الذي نريده.

وفي هذا الصدد، فإن اليونان في سعيها للانتخاب كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ تسترشد بتطلعها القوي للتمسك بميثاق الأمم المتحدة وتفانيها الواضح في العمل بلا كلل من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد كايينامورا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تتقدم رواندا بالتهنئة لكم ولفريقكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة، التي تسبق الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. كما نرحب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن متمنين لهم النجاح. ونقدر الإسهامات التي قدمها أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن قائمة المتكلمين، من الأمس إلى اليوم، تشهد على مدى أهمية هذا الموضوع. ونحن نقدر، سيدي، أنكم مددتم هذه الجلسة حتى اليوم لإعطاء الدول الأعضاء الفرصة لأخذ الكلمة. وقد ذُكرت معظم النقاط، لكن اسمحوا لنا بالتشديد على بضع نقاط.

لم يخطئ واضعو ميثاق الأمم المتحدة عندما استهلوا هذه الوثيقة العظيمة بالتذكير بأهوال الحرب وآلامها، التي ننساها من وقت لآخر، للأسف. وهم لم يتصوروا كم سيتطور النظام

الدولي، لكن تجربتهم المريرة أقنعتهم بأن التعاون المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لإنقاذ البشرية من الدمار. وكانوا على حق. تلك هي الروح الحقيقية لهذه المنظمة. إن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه تعزز تلك الرؤية وممارسة التعاون المتعدد الأطراف من خلال إشراك الدول وتشجيعها على السعي للتعاون عوضا عن العزلة، والتسوية السلمية للنزاعات بدلا من الحرب، والسعي إلى رؤية مشتركة يمكن للدول الأعضاء أن تتساوى فيها. والواقع أن إنشاء الأمم المتحدة وتطورها على مر السنين أظهرا لنا أن التعاون المتعدد الأطراف أساسي للسلم والأمن في العالم.

ويجري التشكيك في دور الأمم المتحدة والطعن في المعاهدات الدولية. وهذا يعني أن التعاون المتعدد الأطراف يقف أحيانا عند مفترق طرق، ربما في وقت تمس حاجتنا إليه، مع تحديات معاصرة، بما في ذلك تغير المناخ والإرهاب والفقر وأوجه عدم المساواة، التي تتطلب جميعها نظاما متعدد الأطراف لتحقيق تقدم بشأنها. ولا يشك أحد في أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى لتلك التحديات. إن وجود أمم متحدة أقوى، تعكس حقائق العالم المعاصر، سيتيح لها وللدول الأعضاء فيها مواجهة تلك التحديات اليوم وفي السنوات المقبلة.

وهناك العديد من الإنجازات التي يمكننا أن نفخر بها ونحن ننظر إلى الوراء على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية. فالعالم مكان أفضل من نواح عديدة. ونرى تقدما في مجالات السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية، والصحة، والعديد من القطاعات الأخرى. والواقع أنه لولا التعاون المتعدد الأطراف، لما حققنا هذا القدر من النجاح.

ولكن لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه. إن العالم مكان متغير والتاريخ يتطور دائما. وقد ظهرت تحديات جديدة على مر السنين وتتطلب منا أن نتكيف معها. وفي هذا السياق، تود رواندا أن تدلي ببضع نقاط.

أولا، بينما نسعى جميعا إلى تحقيق مصالحنا الوطنية، فإننا في جوهرها كلها نحتاج إلى البناء على حقيقة أن الشعوب التي نخدمها لديها تطلعات مشتركة. فهي تريد العيش في عالم مسالم ومستدام وكريم. دعونا نبني على التطلعات المشتركة لشعوبنا عوضا عن التركيز على الأهداف القصيرة الأجل. ولذلك، هناك حاجة إلى تعزيز العلاقات الدولية، على أساس القانون الدولي، ولا تزال الأمم المتحدة أفضل محفل لمناقشة تلك المسائل.

ثانيا، هناك حاجة إلى أن تتمسك جميع الدول الأعضاء بالميثاق في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب علينا أيضا أن نعزز التعاون المتعدد الأطراف. إن معظم التحديات المعاصرة – كالإرهاب وتغير المناخ والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وغيرها الكثير – ستُعالج بفعالية إذا عملنا معا.

ثالثا، لقد اندمج عالمنا وتعولم بعمق شديد بحيث لا يمكننا أن نفصل أنفسنا ونحاول إصلاح الأمور وحدنا. وفي ذلك الصدد، ستصبح الأمم المتحدة أكثر أهمية في السنوات المقبلة. ولذلك، نحتاج جميعا إلى تجديد التزامنا بالنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

رابعا، إن الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين هو مجلس الأمن. ويتعين عليه أيضا أن يستخدم على نطاق أوسع وأكثر فعالية الإجراءات والأطر المتاحة لتسوية المنازعات.

وأخيرا، تؤكد رواندا من جديد التزامها بمبادئ الميثاق، وسنواصل القيام بدورنا في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف سعيا إلى إيجاد عالم عادل وسلمي ومزدهر لنا جميعا.

السيد سوان (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن وعلى تنظيم مناقشة اليوم الهامة بشأن التمسك بميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. تأتي المناقشة في وقت مناسب للغاية في ظل

الظروف الراهنة لتزايد التحديات الأمنية العالمية والتهديد المتزايد لتعددية الأطراف.

انضمت ميانمار إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ كبلد مستقل حديثا، إيمانا منها بمقاصد ومبادئ الميثاق، بآمال كبيرة وتصميم على بناء أمة جديدة من السلام والأمن والرخاء والمساواة ضمن أسرة الأمم التي خرجت من ويلات الحرب. وعلى مر السنين، أوفت ميانمار دائما بالتزاماتها الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، بوصفها عضوا مسؤولا في المنظمة.

وبعد مرور خمسة وسبعين عاما على إنشاء المنظمة، يظل ميثاقها صالحا، بوصفه أهم صك قانوني دولي ومقبول عالميا لتوجيه وتعزيز وصون السلم والأمن الدوليين وحماية البشرية من حرب عالمية كارثية أخرى. واليوم، لا يزال العالم يواجه تحديات أمنية تقليدية وغير تقليدية خطيرة تتطلب جهودا عالمية متضافرة. إن القضايا العالمية الحالية والناشئة، مثل الخلافات الجغرافية السياسية المتنامية، والإرهاب الدولي، والجرائم العابرة للحدود، والنزاعات المسلحة المحلية المرتبطة بالقومية العرقية، والتدفق الهائل للاجئين، هي التحديات الأمنية الجديدة التي نواجهها اليوم على نطاق لم يسبق له مثيل.

وفي هذا السياق، أدى تصاعد الانفرادية والقومية والحمائية إلى تفاقم التهديدات الخطيرة للقانون الدولي وتعددية الأطراف. وفي هذا الوقت الحرج أكثر من أي وقت مضى، يحتاج العالم إلى أمم متحدة أقوى لتنسيق جهودنا الجماعية في تعزيز تعددية الأطراف وصون السلم والأمن الدوليين.

إن الاحترام الصارم من جانب جميع الدول الأعضاء لمبادئ القانون الدولي والتقيد بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة أمران أساسيان لصون السلم والأمن. وتقع على عاتق كل دولة مسؤولية التقيد بمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي وعدم التدخل في المسائل التي تقع أساسا ضمن الولاية الداخلية للدول.

ويجب حل جميع المنازعات والصراعات بالوسائل السلمية، من خلال الحوار السياسي والمفاوضات، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن التهديد باستخدام القوة أو استعمالها والتدابير القسرية الأحادية الجانب ضد الدول الأخرى تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن تدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الطرق والمبادرات التي اختارتها البلدان المعنية لتسوية منازعاتها أو نزاعاتها.

وبما أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن مبادئ الموضوعية والحياد واللاانتقائية يجب أن تطبق على جميع الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، عند تنفيذ ولاية المجلس. ويجب تجنب تطبيق المعايير المزدوجة وتسييس القضايا. ويجب تعزيز ثقة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتعاونها الكامل من أجل التنفيذ الناجح لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

والأمم المتحدة في صميم تعددية الأطراف التي نضع فيها آمالنا وتطلعاتنا. لقد التزمت ميانمار دائما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتؤيد بقوة دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. ونأمل أن تظل الأمم المتحدة منارة للإنصاف والعدل وأن تضطلع بدور رائد ومثالي في صون السلام والاستقرار وتعزيز التنمية وحقوق الإنسان للجميع، حتى نتمكن من تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة لبناء عالم أفضل وأكثر أمنا للبشرية جمعاء.

السيد بحر العلوم (العراق): أهدي سلاما طأطأت حروفه رؤوسها خجلة، وتحية تملأها المحبة والافتخار بكل شهيد قدم روحه ليحيا الوطن.

بداية يهنئ العراق وفد جمهورية فييت نام على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ويتمنى له التوفيق في إدارته. كما يهنئ الأعضاء الجدد الآخرين في مجلس الأمن – تونس الشقيق وإستونيا والنيجر وسانت فنسنت وجزر غرينادين. ونتمنى لهم التوفيق خلال فترة عضويتهم. ونتقدم بالشكر لكل من وفود الدول غير الدائمة العضوية، دولة الكويت الشقيقة وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار وبولندا وبيرو لما قدموه من جهود خلال فترة عضويتهم في مجلس الأمن.

أستهل كلمتي لهذا اليوم باقتباسي السطر الأول من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة: ''نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره بما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.''

من هذا المنبر، يود وفد بلادي أن يشير إلى أن العراق من أولى الدول المؤسسة للأمم المتحدة وضمن الخمسين دولة التي وقعت على ميثاقها في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥. واليوم، يستذكر العراق مرة أخرى هذا الحدث المهم للإعراب عن التزامه العميق بالقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية وإيمانه الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في احترام استقلال الدول وسلامتها الإقليمية ومساواتها في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحسن الجوار وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها وإزالة المخاطر على الأمن عبر التعاون، وبما يخدم المصالح الرئيسية لشعوب العالم.

لقد كانت محاربة العرق لكيان داعش الإرهابي منذ عام ٢٠١٤ وحتى إعلان النصر عليه في عام ٢٠١٧ واحدة من التطورات الإيجابية في المنطقة والتي عكست التطبيق العملي لمبدأ مهم في ميثاق الأمم المتحدة، وهو أهمية التعاون الدولي في درء المخاطر المحدقة بالسلم والأمن الدوليين. إذ تحقق هذا النصر بدماء وتضحيات قواتنا الأمنية بكافة تشكيلاتها وبمؤازرة من شعبنا العراقي وبدعم وإسناد من التحالف الدولي والأصدقاء والأشقاء والجيران جميعا، حيث أصبح العراق نقطة التقاء وتلاقٍ لمصالح الجميع في القضاء على هذا الخطر المهدِد للسلم والأمن الدوليين. فجميع الأصدقاء والأشقاء اتفقوا على الالتزام بتنفيذ المقاصد الأساسية للأمم المتحدة ومبادئها بدعم العراق في مكافحة الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار فيه والمباشرة في إعمار ما دمرته عصابات داعش الإرهابية.

بالمقابل، لا بد من الإشارة إلى أن سلوك بعض الدول بالابتعاد عن الالتزام الكامل بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها المنصوص عليها في ميثاقها، واعتماد الصراع بدلا من التعاون وسيلة لتحقيق مصالحها واللجوء إلى القوة وانتهاك سيادة الدول وسلامة أراضيها، سيؤدي إلى نتائج كارثية تهدد السلم والأمن الدوليين. ولو احتكموا إلى ميثاق الأمم المتحدة، لما تصاعدت الأمور إلى منحنيات خطيرة، كما نشهدها اليوم. فالأحداث المؤسفة التي تعرض لها العراق خلال الأيام القليلة والأسابيع الماضية تُعد أعمالا استفزازية واضحة لدولة وحكومة وشعب العراق، يُعَرَّض فيها سلمه وسيادته ووحدة أراضيه وأمنه الاجتماعي لخطر كبير وتضع العراق كساحة حرب محتملة ومدمرة للمنطقة والعالم بأسره.

وقد أكد العراق مرارا وتكرارا، من هذا المنبر العالمي، ضرورة عدم إقحامه في صراعات خارجية بين الدول الصديقة والحليفة وألا تكون أراضيه ساحة مفتوحة لهذا الصراع، إذ من شأن ذلك أن يؤثر على تلك الانتصارات المتحققة ضد الإرهاب ويزعزع عملية بناء الاستقرار فيه ويعيق حملة التضامن العالمي لإعادة إعمار ما دمره الإرهاب، وسيربك من عمليات محاربة فلول داعش ويعطي فرصة مجانية لإنعاش قوى الظلام والإرهاب لأن

تضرب الاستقرار في العراق والمنطقة، وبالتالي يعود مرة أخرى كيان داعش الإرهابي كمهدد للسلم والأمن الدوليين.

ينشغل العراق الآن بخطوات لإعادة بناء نفسه للمضي نحو مستقبل أفضل. وبدأت آخر هذه الخطوات في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، إذ مارست الجماهير العراقية حقها الدستوري بالتظاهر وفي إطار احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي نصت عليها الفقرة ٣ من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لرسم مستقبل جديد ومشرق للعراق ينعم فيه بالأمن والازدهار وينأى بنفسه عن الصراعات الإقليمية والدولية. وتحقق خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة ما لم يتم تحقيقه لأكثر من عقد من الزمان. فتلبية لمطالب المتظاهرين، صوت البرلمان العراقي على قانون جديد للانتخابات وتم تشكيل عضوية جديدة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإشراف الأمم المتحدة من خلال بعثتها في العراق، فضلا عن إجراءات إصلاحية على المستويين التشريعي والتنفيذي.

وإن ما شهده العراق مؤخرا من خرق واضح لسيادته ومن عدوان صريح على أراضيه وشعبه عزز إرادة الجماهير العراقية المنتفضة بوجوب النأي بالعراق عن أي صراعات وعدم إقحامه في الأزمات والتوترات التي تشهدها المنطقة، ويُعَرّض حلم الشعب العراقي في العيش بأمان واستقرار لخطر الزوال. كفانا حروبا وكفانا دمارا. لم نعد نحتمل أي مغامرات لحروب أخرى في العراق. وكل ما نريده السلم والاستقرار. لسنا أعداءً لأحد. نحن أصدقاء للمجتمع ونحن أصدقاء للجميع ونتمنى من كل الأطراف أن تركُن إلى الحكمة والمنطق في اتخاذ القرارات واعتماد القنوات الدبلوماسية والسياسية، بوصفها الخيار الأول في مواجهة المشاكل القائمة حاليا وفي إطار المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة واحترام الشعب العراقي وسيادته.

ومن هذا المنبر، نعرب عن إدانتنا لتلك الهجمات والاعتداءات التي تنتهك سيادة العراق وميثاق الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي ذات الصلة وندعو مجلس الأمن إلى إدانتها واستمرار تحمل مسؤولياته في ديمومة استقرار العراق وضمان عدم إقحامه في الأزمات والتوترات الإقليمية وأن يدعو الجميع إلى التهدئة وضبط النفس وتخفيف حدة التوتر وعدم القيام بأي أعمال فردية من شأنها إضعاف وتشتيت الجهود الدولية المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب، الأمر الذي قد يُستَغل من قبل الإرهابيين في تنفيذ عمليات إجرامية، تستهدف شعبنا العراقي وتعرض الأمن الوطني والإقليمي والدولي لمخاطر جسمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق هذه الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠ يوم الاثنين، ١٣ كانون الثاني/يناير.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.